وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار الثليجي - الاغواط -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

تخصص محاسبة و جباية معمقة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر (أكاديمي) في العلوم المالية والمحاسبة

دور المراجعة الجبائية في تحقيق الامن الجبائي دراسة حالة –مركز الضرائب بالاغواط- في المؤسسة الاقتصادية

اعداد الطالب :

مسعودي لطرش

تحت اشراف:

نبق قويدر

لجـــنة المناقشـــة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. مخلوفي الطاهر	أستاذ محاضر أ	**رئيسا**
د. نبق قويدر	أستاذ محاضر أ	**مشرفا ومقررا**
أ. قرادي عبد القادر	أستاذ محاضر أ	**ممتحنا**

محضر رقم: 03/م.ج.م/2023 بتاريخ: 2023/06/25

السنة الجامعية: 2022-2023

الشكر و العرفان

الحمد لله ربي العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء و المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

مصادقا لقوله تعالى:" لئن شكرتم لأزيدنكم"

لله الحمد كله والشكر كله على ان وفقنا وألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لإنجاز هاذا العمل المتواضع.

والشكر موصول إلى كل معلم أفادنا بعلمه ؛من أولى المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة؛ كما نرفع كلمة شكر إلى الدكتور المشرف" **نبق قويدر** " الذي ساعدتنا على إنجاز بحثنا ؛ونشكر أساتذة اللجنة .

كما نشكر كل من مد لنا يد العون من قريب او بعيد ؛

و في الأخير لا يسعنا إلا ان ندعو الله عزوجل أن يرزقنا السداد والرشاد والعفاف والغنى

rawpixel

الاهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا.

صلى اللهم وسلم وبارك على من بلغ الرسالة وحمل الأمانة ونصح الأمة نور العالمين ونبي الرحمة سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه و سلم.

أهدي هاذا العمل:

إلى حضن الأمان ؛ والدتي ح.فاطمة حفظها الله تعالى ...من بذلت الغالي والنفيس في سبيل وصولي لدرجة علمية عالية

إلى من شرفني بحمل إسمه ؛إلى من حرسني بقلبه أينها ذهبت الى أعز من أملك أبي عبد القادر حفظه الله ورعاه.

إلى من منحوني حلاوة الأيام وأسعد اللحظات إخوتي .

ولا ينبغي أن أنسى أساتذتي عمن كان لهم الدور الأكبر في مساندتي ومدي بالمعلومات القيمة.

إلى من جمعتني بهم أواصل المحبة والصداقة

إلى كل من رافقوني في دروب الحياة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة **دور المراجعة الجبائية في تحقيق الامن الجبائي دراسة حالة –مركز الضرائب بالاغواط–** وقد تم تحديد عناصر الدراسة بمتغير مستقل متمثل في دور المراجعة الجبائية ، ومتغير آخر تابع متمثل في الامن الجبائي بأبعاده الثلاثة : **(تقييم المخاطر الجبائية في المؤسسة ، يساهم برنامج المراجعة الجبائية في الحد من المخاطر الجبائية، فعالية المراجعة الجبائية)**. ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاستعانة بالاستبانة لغرض جمع المعلومات والبيانات من عينة الدراسة التي بلغ عددها 46 مفردة، وتم استخدام برنامج Spss بهدف دراسة مختلف العلاقات بين المتغيرات المدروسة.

وقد توصلنا في دراستنا الى أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين **المراجعة الجبائية و الامن الجبائي بمركز الضرائب بالاغواط–**عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$.

الكلمات المفتاحية :المراجعة ، المراجعة الجبائية ، الامن الجبائي ، الخطر الجبائي.

Summary:

This study aims to know the role of fiscal audit in achieving fiscal security as a case study - the tax center in Laghouat - and the elements of the study were determined by an independent variable represented in the role of fiscal audit, and another dependent variable represented by fiscal security in its three dimensions: (evaluation of fiscal risks in the institution, which contributes The tax review program in reducing tax risks, the effectiveness of the tax review). In order to achieve the objectives of the study, the questionnaire was used for the purpose of collecting information and data from the study sample, which numbered 46 individuals, and the Spss program was used in order to study the various relationships between the studied variables.

In our study, we found that there is a statistically significant relationship between tax audit and tax security in the tax center in Laghouat - at the level of significance $\alpha = 0.05$.

Keywords: audit, tax audit, tax security, tax risk.

فهرس المحتويات

الفهرس

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
الملخص	
الفهرس	
قائمة الجداول و الاشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ-ز
الفصل الأول : دور المراجعة الجبائية	
تمهيد	08
المبحث الأول : دور المراجعة الجبائية	21-9
المطلب الأول : مفهوم المراجعة الجبائية	13-9
المطلب الثاني : أهداف المراجعة الجبائية وأنواعها	17-13
المطلب الثالث : مراحل سير عملية المراجعة الجبائية	21-17
المبحث الثاني : الامن الجبائي	28-22
المطلب الأول : تعريف الخطر و الامن	24-22
المطلب الثاني : مفهوم الخطر و الامن الجبائي	27-24
المطلب الثالث : مظاهر الخطر الجبائي وتقييمه	28-27
المبحث الثالث: العلاقة بين المراجعة الجبائية والامن الجبائي	41-29
المطلب الأول: المراجعة الجبائية الحسابات الميزانية	37-29
المطلب الثاني : المراجعة الجبائية لحسابات التسيير	38-37
المطلب الثالث: المراجعة الجبائية للضرائب والرسوم	40-38
خلاصة الفصل الأول	41
الفصل الثاني : دراسة حالة بمركز الضرائب بالأغواط	
تمهيد	42
المبحث الأول :الاطار التنظيمي لمديرية الولائية للضرائب ومركز الضرائب	50-43

المطلب الأول : نشأتها والهيكل التنظيمي	44-43
المطلب الثاني : اختصاص مركز الضرائب لولاية الاغواط	46-45
المطلب الثالث: مهام ومصالح مركز الضرائب	50-46
المبحث الثاني: منهجية وتحليل دراسة الحالة	66-51
المطلب الأول: منهجية الدراسة	51
المطلب الثاني: أساليب وأدوات تحليل الدراسة	52-51
المطلب الثالث : عرض وتحليل نتائج الدراسة	63-52
خاتمة الفصل الثاني	64
خاتمة	66-65
قائمة المراجع	-
الملاحق	-

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(**1–II**)	تحليل مفردات العينة حسب متغيرات الجنس	54
(**2–II**)	تحليل مفردات العينة حسب متغيرات المستوى التعليمي	54
(**3–II**)	تحليل مفردات العينة حسب التخصص	55
(**4–II**)	تحليل مفردات العينة حسب سنوات الخدمة	56
(**5–II**)	معامل الفاكرونباخ	57
(**6–II**)	تقييم درجة الرضا	58
(**7–II**)	تطبيق المراجعة الجبائية في المؤسسة	58
(**8–II**)	مساهمة برنامج المراجعة الجبائية في الحد من المخاطر الجبائية	59
(**9–II**)	فعالية المراجعة الجبائية	60
(**10–II**)	معامل الارتباط	61
(**11–II**)	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الاولى	62
(**12–II**)	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية	62
(**13–II**)	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة	63

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(**1–I**)	دور المراجعة الداخلية	16
(**2–I**)	دور المراجعة الخارجية	17
(**1–II**)	الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب–الأغواط–	44
(**2–II**)	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب	46
(**3–II**)	تحليل مفردات العينة حسب متغيرات الجنس	54
(**4–II**)	تحليل مفردات العينة حسب متغيرات المستوى التعليمي	55
(**5–I**)	تحليل مفردات العينة حسب التخصص	56
(**6–I**)	تحليل مفردات العينة حسب سنوات الخدمة	57

مقدمة

مقدمة

إن التغير في المنشآت الاقتصادية وحجم أعمالها نتيجة الانفتاح الاقتصادي بين الدول، ونتيجة التطورات التكنولوجية وما رافقها من منافسة على صعيد الدولة نفسها وعلى الصعيد الدولي، استدعى على هذه المنشآت أن تقدم تقارير مالية سنوية تحتوي على نشاطها خلال الفترة المالية، حتى يتسنى للأطراف التي ترغب في الإطلاع على هذه التقارير الاستفادة منها، ولكي تتحقق هذه الاستفادة، لا بد أن يقوم شخص مختص بالتحقق من محتوى هذه التقارير والقوائم المالية ومدى ملائمتها للوضع المالي الحقيقي للمؤسسة، لذلك يتم مراجعة هذه القوائم من قبل مراجع حسابات، والذي بدوره يجب أن يبدي رأيه باستقلالية وحيادية في صدق تلك القوائم المالية .

تؤدي المراجعة دورا هاما في تحقيق تقدم ونمو كل من الوحدات الاقتصادية والمجتمع لما تضفيه من ثقة في المعلومات التي توفرها الإدارة للمهتمين بشؤون المؤسسة، ولتحقيق هذه الثقة يجب أن يقوم بعملية المراجعة شخص مؤهل وعلى درجة عالية من الخبرة والكفاءة التي تمكنه من جمع الأدلة الكافية والمقنعة التي تساعد على تكوين رأيه في مدى صدق وعدالة القوائم المالية للمؤسسة محل المراجعة، وحتى تزداد ثقة المجتمع في مهنة المراجعة لابد أن يقوم بهذه العملية أشخاص يتمتعون بالاستقلالية والموضوعية، وعدم التحيز، فلا قيمة لراي يصدره مراجع لا يتمتع بالاستقلالية والموضوعية، فاستقلالية المراجع هي حجر الزاوية لإضفاء الثقة في المعلومات وبالتالي هي التي تخلق الطلب على خدمات المراجع.

فالمراجعة تمثل الوجه المكمل للعمل المالي والمحاسبي بصفة عامة، حيث تعكس مدى صدق وصحة وموضوعية نتائج هذا العمل في نهاية الفترة المالية، وبما أن المؤسسة مجبرة بالتقيد بالشروط التي يحددها التشريع الجبائي، ونظرا للتغيرات المستمرة التي تمس مختلف التشريعات والتنظيمات الجبائية مما ينجر عنه عدم الفهم الدقيق لنصوص القانون الجبائي وبالتالي إمكانية تعرض المؤسسة لمخاطر يمكن أن تؤثر على مركزها المالي، مما يؤثر سلبا على قدرتها في تحقيق أهدافها، وتحقيق هدفها الأساسي ألا وهو تحقيق الامن الجبائي.

1- اشكالية الدراسة:

من خلال ما تقدم ذكره، يمكن إبراز الإشكالية الرئيسية التي نسعى لمعالجتها من خلال دراسة حالة داخل المؤسسة الاقتصادية _ مركز الضرائب بالاغواط_ في التساؤل الرئيسي التالي:

هل تحقق المراجعة الجبائية الأمن الجبائي بالمؤسسة؟

- **أسئلة الدراسة:** من خلال التساؤل الرئيسي وضمن سياق الإجابة تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:
  - كيف يمكن الاعتماد على المراجعة الجبائية عند اتخاذ مختلف القرارت المالية بالمؤسسة؟
  - هل يمكن للمراجعة الجبائية كشف حالات عدم الإنتظام الجبائي بالمؤسسة؟
  - كيف تساهم المراجعة الجبائية في تجنب المخاطر الجبائية بالمؤسسة؟

2- فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية انطلقنا من الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية :

- $\mathbf{H_0}$: **لا** توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الجبائية و الامن الجبائي عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$

وتفرعت الفرضية الرئيسية الى فرضيات فرعية تتمثل في :

الفرضية الفرعية الأولى :

- $\mathbf{H_0}$: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الجبائية و فعالية المراجعة الجبائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$

الفرضية الفرعية الثانية :

- $\mathbf{H_0}$: **لا** توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الجبائية و تقييم المخاطر الجبائية في المؤسسة عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$

الفرضية الفرعية الثالثة :

- H_0: **لا** توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الجبائية و مساهمة برنامج المراجعة الجبائية في الحد من المخاطر الجبائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$

3- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز مدى تطبيق المراجعة الجبائية بالمؤسسة نتيجة للأحكام المعقدة التي يسنها التشريع الجبائي، بالإضافة إلى مساهمتها في تفعيل عملية التسيير الجبائي بالمؤسسة مما يجنبها مخاطر جبائية متعددة وبالتالي تحقيق الأمن الجبائي.

4- أهمية الدراسة:

- **الأهمية النظرية:** تكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها لموضوع المراجعة الجبائية وما تقدمه للمؤسسة الاقتصادية من خدمات تجعلها في مأمن من المخاطر الجبائية، باعتبار أن الجباية أصبحت من أهم انشغالات المؤسسات الاقتصادية خاصة بعد التغيرات التي طرأت على أسعار البترول وتوجه الدولة نحو الجباية العادية، الأمر الذي أصبح يشكل تهديدا على المؤسسات في حال عدم تمكنها من تسيير عملياتها الجبائية على أحسن وجه، كما تجمع الدراسة بين التطبيق العلمي والعملي للقواعد والأصول المتعارف عليها بين علمي المراجعة والضرائب، وما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج وتوصيات تسهم في إثراء هذا الموضوع.
- **الأهمية التطبيقية:** إذ من المتوقع أن يستفيد من هذه الدراسة الفئات التالية: المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العام والخاص على حد سواء: من خلال التعرف على أهمية تطبيق المراجعة الجبائية ودورها في تحسين تسيير مختلف العمليات الجبائية بالمؤسسة؛
- الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات للفت انتباههم للقيام بهذا النوع من المراجعة نظرا لأهميته البالغة خاصة في الوقت الحالي مع انخفاض أسعار البترول وتوجه الدولة نحو الجباية العادية.
- الباحثون في المجال الجبائي والمحاسبي على حد سواء.

5- منهجية الدراسة:

للإجابة على أسئلة الدراسة، تم إتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في ضبط وتحليل المفاهيم الأساسية للموضوع، إضافة إلى منهج دراسة حالة من خلال تناولنا من خلاله دراسة لمركز الجواري للضرائب بولاية الاغواط قصد التعرف على خطوات المراجعة الجبائية ودورها في تحقيق الامن الجبائي.

6- أدوات الدراسة:

من أجل التحليل الجيد للدرلسة سواء في جانبه النظري أو الميداني تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات والمتمثلة في:

- المسح المكتبي: يتمثل في الاطلاع على الكتب، المقالات المنشورات والقوانين الجبائية، وكل ما يتعلق بموضوع دراستنا؛

7- حدود الدراسة:

- الحدود الزمانية: تم إجراء الدراسة التطبيقية خلال الثلاثي الأول لسنة 2023.
- الحدود المكانية: تم اختيار مركز الضرائب بولاية الاغواط.
- الحدود الموضوعية: اهتمت هذه الدراسة بدراسة موضوع المراجعة الجبائية ودورها في تحقيق الامن الجبائي.

8- دوافع اختيار البحث:

- قلة الدراسات التي تناولت موضوع المراجعة الجبائية في تحقيق الامن الجبائي.
- حاجة المؤسسات للمراجعة الجبائية لتفادي الانعكاسات السلبية للتسيير الضريبي السئ.
- تأثير الضريبة على المؤسسات ومدى اعتبار الجباية كعنصر هام في اتخاذ القرارت داخل المؤسسات.
- يعتبر أهم أهداف البحث العلمي هو تقديم الإضافة العلمية ضمن مجال البحث والتخصص العلمي الذي يبحث به، وذلك من خلال تقديم معرفة جديدة أو قاعدة جديدة لم يسبق وأن تم تقديمها أو دراستها.
- ميولنا للبحث وشغفنا للقيام بالبحث في هدا الموضوع ، فإن لذلك دور كبير في نجاح البحث.

9- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات والبحوث العلمية التي اهتمت بموضوع المراجعة الجبائية، سنأتي على تقديم عرض موجز لمجموعة الدراسات التي تمكنت الباحثة من الاطلاع عليها، وذلك بالتركيز على الدراسات التي تناولت مجالات ذات الصلة المباشرة بموضوع الدراسة الحالية:

1. **فتحة أميرة،** دور المراجعة الجبائية في تحقيق الأمن الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر, دراسة حالة شركة مطاحن الأوراس – باتنة –، سنة 2018/2017، جامعة محمد خيضر –بسكرة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

- ضرورة وجود عملية رسمية لتسيير المخاطر بما في ذلك المخاطر الجبائية، مقترنة بمنهجية وأدوات منسقة وبمبادئ توجيهية واضحة في مجال التنفيذ.
- جعل تسيير المخاطر الجبائية جزء من السياسات والممارسات الإستراتيجية والتنفيذية العامة للمؤسسة؛
- جعل عملية تسيير المخاطر الجبائية جزء لا يتجزأ من تحقيق أهداف المؤسسة، وبالتالي المساعدة في ضمان تحقيق تلك الأهداف.

2. **بوتيارة سمير، بشيش عبد المالك،** التسيير الجبائي ودوره في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية. مذكرة ماستر – دراسة حالة بالمركب الصناعي والتجاري الحضنة بالمسيلة- جامعة محمد بوضياف – المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2019/2018.

وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

- للتسيير الجبائي دور مهم وفعال في التسيير العام للمؤسسة.
- يعمل التسيير الجبائي على المفاضلة واستغلال البدائل الجبائية التي تخدم الأداء المالي للمؤسسة.
- يبرز دور التسيير الجبائي في مرحلة التمويل من خلال المفاضلة بين القرارات المتعلقة بعملية التمويل.

- يبرز دور التسيير الجبائي في مرحلة الاستغلال من خلال العمل على تخفيف العبء الضريبي وتجنب العقوبات الضريبية، والذي يؤثر على المردودية، والنتيجة الصافية للمؤسسة.
- يبرز دور التسيير الجبائي في مرحلة الاستثمار واعادة الاستثمار في الاستفادة من الاعفاءات الضريبية المقدمة من طرف الدولة بمختلف صيغها وأشكالها.

3. **يوسف الحرتسي مريم**، دور المراقبة الجبائية في التقليل من الغش والتهرب الضريبي، مذكرة ماستر – دراسة حالة مركز الضرائب – تيسمسيلت– سنة 2015/2014، المركز الجامعي بتيسمسيلت، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

- تعتبر ظاهرة الغش والتهرب الضريبي من أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها مختلف الدول، والتي تتخذ العديد من الأساليب يصعب التعرف عليها؛
- يصعب قياس التهرب الضريبي رغم تعدد مناهج وطرق تقديره، إذ أنه غير قابل للقياس نظرا لعدم إمكانية حصره، وارتباطه بالاقتصاد السري الذي يحتل نسبة كبيرة من الاقتصاد الوطني؛
- تعتبر الرقابة الجبائية الوسيلة المنتهجة من طرف المصالح الجبائية لمحاربة ظاهرة الغش والتهرب الضريبي، من خلال الإجراءات أهمها الرقابة المعمقة والرقابة العامة التي تضبط عمل الإدارة من أجل حماية المال العام؛

10- صعوبات البحث:

لكل دراسة صعوبات وعراقيل تواجه الباحث، سواء تعلق الأمر بالجانب النظري أو التطبيقي، ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء القيام بهذه الدراسة ما يلي:

- العدد الكبير من القوانين والتشريعات التي اقتضت طبيعة الدراسة البحث عنها بالإضافة إلى اتسامها في بعض الأحيان بالتعقيد والغموض مما استدعى بذل جهد لتفسيرها وفهمها؛
- ندرة الكتب التي تتناول موضوع المراجعة الجبائية؛
- ضيق الوقت.
- سرية بعض المعلومات.
- ضعف القدرات الإحصائية.
- ضعف التمويل.

11- خطة الدراسة:

قصد معالجة الإشكالية الرئيسية تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول بعنوان الإطار النظري لمتغيرات الدراسة تناولنا في المبحث الأول دور المراجعة الجبائية أما المبحث الثاني فقد خصص الامن الجبائي اما المبحث الثالث العلاقة بين المراجعة الجبائية والامن الجبائي اما الفصل الثاني الذي عنوانه دراسة حالة بمركز الضرائب بالأغواط الذي تضمن الدراسة التطبيقية للدراسة تعريف بالمركز الهيكل التنظيمي و دراسة عينة الدراسة عن طريق برنامج SPSS

الفصل الأول : دور المراجعة الجبائية

الفصل الأول : دور المراجعة الجبائية

تمهيد :

المراجعة تمثل الوجه المكمل للعمل المالي والمحاسبي بصفة عامة ، حيث يعكس درجة المصداقية والصلاحية والموضوعية لنتائج هذا العمل في نهاية الفترة المالية ، ونتيجة لالتزام المؤسسة بالتمسك بالشروط المفروضة. من خلال التشريعات الضريبية ، وبسبب التغييرات المستمرة في مثل هذه التشريعات واللوائح الضريبية تؤدي إلى عدم فهم دقيق للمخاطر التي قد تواجهها المؤسسة بسبب قوانين الضرائب التي يمكن أن تؤثر على مركزها المالي ، مما يؤثر سلبًا على قدرتها على تحقيق أهدافها أصبحت مخاطر المالية العامة اليوم مؤسسة اقتصادية. ومن أهم مخاطر الأعمال التي تواجهها الشركة ، لذلك من الضروري إجراء مراجعة متعلقة بالجباية لمراقبة عملياتها وأنشطتها ، و ضمان مدى امتثالها للقوانين واللوائح الضريبية المعمول بها.

المبحث الأول : دور المراجعة الجبائية

تعد المراجعة الجبائية من بين أدوات الرقابة الفعالة نظرا لأهميتها البالغة في عملية اتخاذ القرار، وكذا تحليل الوضعية الجبائية للمكلفين بحيث أنها تهدف إلى التأكد مدى امتثال المؤسسة للتشريعات والقوانين الضريبية .

المطلب الأول : مفهوم المراجعة الجبائية

لطالما إرتبطت الغاية من أية عملية رقابة باعتبارها وسيلة علاجية تهدف إلى التعرف على نقاط الضعف والخطأ، والعمل على تصحيحها ومعرفة مناطق الخلل والإنحراف قبل وقوعها من أجل تفاديها، وما الرقابة الجبائية إلا نوع من أنواع الرقابة، إلا أنها تختص بأهداف وأنواع وهياكل خاصة بها دون غيرها من أنواع الرقابة.

أولا: تعريف المراجعة

- تعرف المراجعة على أنها عبارة عن مجموعة من التقنيات والمعلومات يقوم بها أشخاص مهنيين أكفاء ويمتازون بالاستقلالية والمهنية من أجل إبداء الرأي بخصوص عملية أو وضعية معينة.
- كما تعرف على أنها فحص انتقادي يسمح بتدقيق المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة والحكم على العمليات التي تم إنجازها والنظم المتبعة التي أنتجت هذه العمليات.
- كما تعرف على أنها ذلك الفحص الذي ينفذه مهني مستقل وخارجي عن المؤسسة من اجل التصريح برأي حول صحة ومصداقية الحسابات السنوية. [1]
- والمراجعة هي: " فحص انتقادي يسمح بتدقيق المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة والحكم على العمليات التي جرت والنظم المقامة التي أنتجت تلك المعلومات ".[2]
- ويمكن تعريف المراجعة على أنها " عملية منهجية منظمة للحصول والتقييم بموضوعية عن أدلة إثبات تتعلق بتأكيدات خاصة بتصرفات اقتصادية وأحداث من أجل التأكد من درجة التطابق بين تلك التأكيدات والمعايير المقررة وتوصيل النتائج إلى المستخدمين المعنيين.[3]

---

[1] بن عمارة كهينة، المراجعة الخارجية وسيلة لتقييم نظام الرقابة الداخلية دراسة مؤسسة النقل و الشحن لتجهيزات الصناعية والكهربائية، مذكرة ماستر, مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر2 ، 2013، ص 63

[2] فتحة أميرة، دور المراجعة الجبائية في تحقيق الأمن الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة مطاحن الأوراس – باتنة, أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، خيضر محمد جامعة- بسكرة –،2018، ص05

[3] أمين السيد احمد لطفي دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 03

- كما يمكن تعريف المراجعة بأنها : " فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمؤسسة محل المراجعة فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة ".[1]

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف المراجعة على أنها فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية بطريقة علمية منهجية من طرف مهني مؤهل بغرض إبداء رأي فني محايد عن مدى دقة وسلامة المعلومات الظاهرة في القوائم المالية، وصحة تمثيلها لحقيقة المؤسسة.

من خلال التعريف السابق ، يمكن تعريف المراجعةعلى أنه فحص وتقييم نظام للرقابة الداخلية من قبل محترفين مؤهلين بطريقة علمية ومنهجية للتعبير عن رأي فني محايد حول دقة واكتمال المعلومات الواردة في البيانات المالية ، وصحة تمثيلات الواقع المؤسسي.

ثانيا: تعريف المراجعة الجبائية

يتضمن موضوع المراجعة الجبائية عدة تعريفات صادرة عن جهات مهنية أو مفكرين مهتمين بموضوع المراجعة ، وسنذكر أهم هذه التعريفات بشكل منفصل:

- فحسب الجمعية التقنية لتنظيم مكاتب المراجعة و الاستشارة الأمريكية (ATIC) : تتمثل المراجعة الجبائية في أبداء رأي على مجموعة من الهياكل الجبائية للوحدة وطريقة عملها، وبالتالي فجباية الوحدة بكل أشكالها هي هدف المراجعة الجبائية".[2]
- كما عرف الباحث رضا خلاصي المراجعة الجبائية على أنها : فحص للوضعية الجبائية للمؤسسة بغرض تشكيل تقدير، الهدف منه هو إعداد تشخيص جبائي للمؤسسة".[3]

[1] خالد امين عبد الله علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر، الطبعة السادسة، عمان، الأردن، 2012، ص 13

[2] حموش سمية، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية رسالة ماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة وجباية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، ص 16

[3] خلاصي رضا المراجعة الجبائية تقديمها ومنهجيتها، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة الجزائر، 2000، ص 20

- أما الاستاذين (P.Bougan et J.M.vallée) عرفاها كما يلي: هي وسيلة لقياس قدرة المؤسسة على تسخير وسائل القانون الجبائي في إطار تسييرها الجبائي من أجل تحقيق أهداف سياستها العامة التي سطرتها".[1]
- ويرى الأستاذ صالح حميداتو بأن المراجعة الجبائية هي اختبار انتقادي للحالة الجبائية للمؤسسة ومدى احترامها للقوانين والتشريعات المعمول بها، فهي العملية التي تهتم بالتأكيد والتحقق من مدى انتظام المؤسسة اتجاه إدارة الضرائب وكذا تطوير التسيير الضريبي من أجل الاقتصاد من مبلغ الضريبة. [2]

من التعاريف السابقة ، يمكننا تعريف المراجعة الجبائية على النحو التالي: المراجعة الجبائية هي فحص للوضع الجبائي للمؤسسة من أجل إصدار رأي فني عام وبالتالي تشخيص الموقف. هذا من وجهة نظر قانونية. أما بالنسبة للفعالية ، فهي تساعد على تحسين الإدارة المالية من خلال ضمانها.

ثالثا: علاقة المراجعة الجبائية ببعض المفاهيم الاخرى:

1- المصطلحات المشابهة للمراجعة الجبائية :

- **التسيير الجبائي** : يعتبر التسيير الجبائي أعلى مستوى لتسخير الجباية، متجاوزا بذلك مجرد التطبيق للقواعد الضريبية للقانون الضريبي، لهذا يعتمد المسيرون على نتائج المراجعة الجبائية من أجل الوصول إلى اتخاذ قرارات مناسبة والقدرة على التسيير الأمثل لجباية المنشأة، باعتبارها الأداة المثلى لكشف المخاطر الجبائية، هنا يمكن لنا القول بأن التسيير الجبائي الكفء يعتمد على جودة المراجعة الجبائية المعمولة .
- **الاستشارة الجبائية:** المقصود بالاستشارة هو تقديم النصائح والحلول للمشاكل والأزمات التي تمر بها المؤسسة، أما المراجعة الجبائية فتقوم بتحديد المشاكل التي يمكن أن تقع فيها المؤسسة، ورغم تشابه المصطلحين فالاستشارة الجبائية تبدأ عند تقديم تقرير المراجعة الجبائية.[3]

---

[1] مصطفى إيدير عمر الفاروق زرقون، تقييم فعالية المراجعة الجبائية والرقابة الجبائية في البيئة الجزائرية مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 03، العدد 02، ورقلة، الجزائر 2019، ص 66.

[2] صالح حميداتو، دورا المراجعة الجبائية في تدنئة المخاطر الجبائية دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية الوادي، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، ص37

[3] ثلجة نوال جغلوف التدقيق الضريبي، بحث عن الكفاءة الضريبية أم التهرب الضريبي، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع والأفاق في ضوء المستجدات العالمية، جامعة سكيكدة الجزائر، 2010، ص 8

- **التحقيق الجبائي:** هي تلك المراجعة التي تقوم بها إدارة الضرائب، نتيجة شكها في مصداقية التصريحات التي قدمتها المؤسسة، بالتالي التحقيق الجبائي يعتبر من أكبر المخاطر التي تسبب أرق المسيرين في المنشأة، لهذا المراجعة الجبائية تعمل على حماية المؤسسة من هذا الخطر وذلك من خلال التأكد من سلامة وضعيتها الجبائية.[1]

2- المصطلحات المترابطة مع المراجعة الجبائية :

- **المراجعة المالية** : يقصد به الفحص الكامل والمنظم للقوائم المالية والسجلات المحاسبية، والعمليات المتعلقة بتلك السجلات لتحديد مدى تطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف والسياسات الإدارية والمتطلبات أخرى، من هنا يمكننا القول بأن المراجعة الجبائية جزء لا يتجزأ من المراجعة المالية، إذ تعتبر حجر الأساس في بناء هاته الأخيرة.[2]
- **الرقابة الداخلية** : تلك الخطة التنظيمية والسجلات والإجراءات التي تهدف للمحافظة على موجودات الشركة وضمان كفاية استخدامها والتأكد من سلامة ودقة السجلات المحاسبية بحيث تسمح بإعداد بيانات مالية يعتمد عليها ومحضرة طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .[3]

رابعا: خصائص المراجعة الجبائية

تتميز المراجعة الجبائية بالخصائص التالية:[4]

- أن المراجعة المحاسبية أصل المراجعة الجبائية، أى أن المراج الجبائية مستمدة من المراجعة لمحاسبة؛
- مهمة المراجعة الجبائية مستقلة ومجهزة بأهداف خاصة تستجيب للتطلعات التي يريدها المسير في الميدان الجبائي وتأتي هذه المهمة من كون الجباية عبارة عن نظام يوجد في مفترق عدة أنظمة منها ما يتعلق بالمحاسبة، ومنها ما يتعلق بالقانون؛

---

[1] سمية قحموش، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مذكرة لنيل شيادة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص35.

[2] صالح مفتاح، فريدة معارفي دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر، الواقع والافاق جامعة سكيكدة الجزائر، 2010، ص 16.

[3] عبد الرحمان العايب، نشاط التدقيق الداخلي بين الواقع الجزائري والممارسات الدولية، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر بين الواقع والأفاق في ضوء المستجدات العالميات المعاصرة، جامعة سكيكدة الجزائر ، 2010، ص 04

[4] سالمة بن عودة،عيدة عنيشل، دور التحقيق المصوب في دعم المراجعة الجبائية دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية غرداية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة غرداية، 2020، ص09-10

- التعرف على الخصائص الجبائية للمؤسسة؛
- تجنب المخاطر الجبائية؛
- التعرف على الامتيازات الجبائية التي يمكن للمؤسسة أن تستغلها؛
- التعرف على طبيعة المخطر الجبائي وقياسه وإبلاغ العميل بالمخاطر التي تم تحديدها والحلول.

المطلب الثاني : أهداف المراجعة الجبائية وأنواعها

أولا:أهداف المراجعة الجبائية

يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية لإجراء عمليات المراجعة الجبائية على تصريحات المكلفين في متابعة التصريحات الجبائية المقدمة من جهة، ومكافحة التهرب والغش الجبائي من جهة أخرى.

1- **متابعة التصريحات الجبائية للمكلفين بالضريبة** : تعد المراجعة الجبائية وسيلة لمتابعة التصريحات المقدمة من قبل المكلف. وذلك باعتباره المحدد للأسس المعتمدة لحساب الضريبة الواجبة عليه، خاصة وأنه يقوم بالتصريح بالوعاء الجبائي. وعن طريق عمليات واجراءات المراجعة الجبائية، يتم التأكد من صحة هذه التصريحات.

2- **مكافحة التهرب والغش الجبائي المكتتبة وضمان مصداقيتها** : حسب قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، يتمثل الغش الجبائي في كل محاولة للتخلص من الضريبة باستعمال طرق تدليسية في إقرار أساس الضرائب والرسوم التي يخضع لها المكلف أو تصفيتها كليا أو جزئيا. يعني قيام المكلف بغرض عدم دفع الضرائب أو التخلص منها بمختلف طرق غير القانونية ، يلجأ بعض المكلفين إلى التهرب أو تخفيض العبء الجبائي، لذلك فإن عمليات مكافحة الممارسات التدليسية يعتبر حاليا من أولويات الإدارة الجبائية، والتي تمتلك سلطات وصلاحيات واسعة تمارسها، وذلك عن طريق تقنيات مختلفة ومتعددة وعلى مختلف أصناف المكلفين، والتي من بينها المراجعة الجبائية حيث تعد وسيلة ضرورية لمكافحة التهرب والغش الجبائي لأنها تشكل وسيلة ضمان مصلحة الخزينة العمومية.[1]

اضافة إلى ما ذكر سابقا، يمكن تلخيص أهم أهداف المراجعة الجبائية في النقاط الموالية : [2]

[1] شعباني لطفي، مطبوعة بيداغوجية تحت عنوان :محاضرات في المراجعة الجبائية، موجهة لطلبة السنة الثالثة،جامعة أمحمد بوقرة بومرداس،2017، ص16

[2] فضيل كوسة، ثباتها في ضوء اجتهادات مجلس الدولة الدعوى الضريبية وا ، دار هومة، الجزائر، 2010 ،ص: 55.

- تحقيق العدالة الضريبية عن طريق خلق المنافسة العادلة والشريفة بين الذين يدفعون نصيبهم من العبء الضريبي والذين ال يدفعون؛
- تحقيق الفعالية أي قدرة الأقسام الرقابية في الإدارة الجبائية على تحقيق أهدافها المخصصة لها ضمن معايير الالتزام بالسياسات والإجراءات المرسومة من إدارة المراجعة المركزية؛
- تخفيض عدد قضايا المنازعات الجبائية؛
- تحقيق مورد مالي منتظم ومتوازن من المكلفين.

ثانيا: أنواع المراجعة الجبائية

نظرًا لأن المراجعة الجبائية هو عملية تدقيق صارم للوضع الضريبي لمثل هذه المؤسسة ، فإننا نقسم الكيانات التي تقوم بعملية المراجعة إلى فئتين:

1- عملية المراجعة التي تقوم بها مصلحة الضرائب :

إذ أنها تعمل على مراجعة السجلات المحاسبية للمؤسسة وما يظهر عليها من معلومات وتستند في ذلك على القوانين الضريبية المختلفة، بحيث تعمل على معرفة هل المؤسسة أثناء إعدادها لهذه السجلات (التصريحات المحاسبية عملت بما يشرعه القانون عند معالجة أي عملية أم لا، وإذا لوحظ أي إنحراف عن هذه القوانين فإنه قد يكلف المؤسسة فقدان عدة امتيازاتك كاسترجاع الرسم على القيمة المضافة وكذا فقدان الاستفادة من بعض التخفيضات الضريبية الممنوحة فرض عقوبات مالية متلاحقة من طرف مصلحة الضرائب حول الأخطاء الموجودة، بل قد تذهب مصلحة الضرائب في هذا النوع من المراجعة إلى أبعد من ذلك وتقوم بمراجعة معمقة حول جميع العمليات التي من الممكن أن تمتد إلى سجلات محاسبية الخاصة بجميع السنوات السابقة إلى غاية تاريخ تأسيس المؤسسة. وقد تم جعل هذا النوع من المراجعة سنويا .[1]

[1] -مريم قميح، نعمة كميتي، دور المراجعة الجبائية في تدنية المخاطر الجبائية -دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية ومكاتب المحاسبة والجباية - بولاية جيجل، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة،جامعة جيجل، 2014، ص17

2- عملية المراجعة التي تقوم بها المنشأة :

هي القدرة على تكليف مراجعين للتحقق من دقة وشرعية المعلومات المحاسبية لتعزيز القدرة على إدارة المخاطر المالية واتخاذ القرارات المالية الصحيحة ، وتشمل نوعين:

أ- المراجعة الجبائية الداخلية :

عرف معهد المراجعين الداخليين الأمريكي المراجعة الداخلية على انها وظيفة التقييم المستقلة، التي يتم استحداثها داخل المنظمات الاقتصادية للعمل على فحص وتقييم الانشطة الاقتصادية والمالية والادارية بها، ورفع تقرير بما تم من فحص وتقييم للإدارة العليا للمنظمة لكي تتخذ ما تراه مناسبا من قرارات إذا كانت هناك حاجة إلى ذلك .

فالأهداف الرئيسية للمراجعين الداخليين في إطار هذا النشاط الدوري هي التأكد مما إذا كانت الاجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية، إن المعلومات صادقة، العمليات شرعية، التنظيمات فعالة الهياكل واضحة ومناسبة.

وبالتالي يمكن استخلاص تعريف المراجعة الجبائية الداخلية بانها مهمة يقوم بها شخص اجير داخل المؤسسة، يتمتع بالكفاءة والاستقلالية، وعلى قدر كاف من المعرفة العلمية والعملية في المجال الجبائي، لإبداء رايه بكل شفافية ووضوح حول مصداقية المعلومات المرتبطة بالوضعية الجبائية للمؤسسة ومدى التزامها بالقواعد القانونية والاجراءات الجبائية.[1]

[1] فتحة أميرة، مرجع سبق ذكره، ص39

شكل (I–1) : دور المراجعة الداخلية

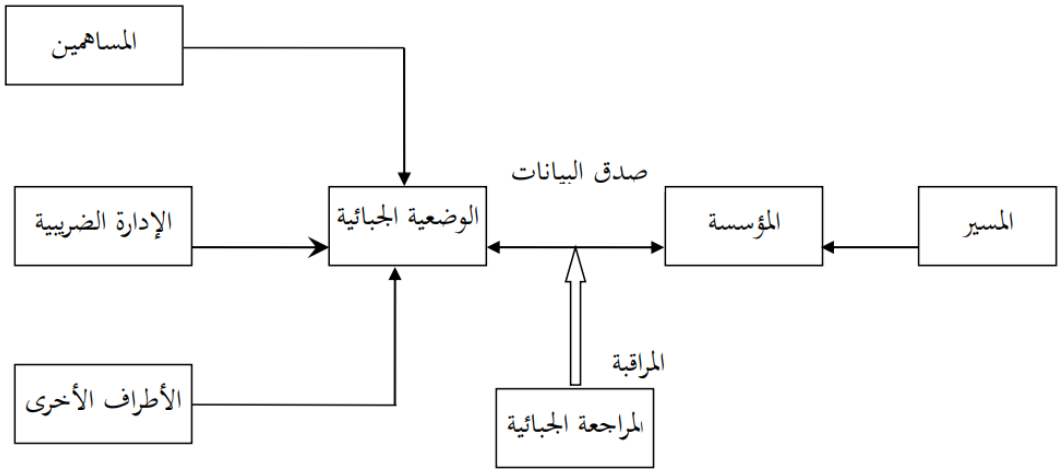

source : Olivier Herbach, le comportement des collaborateurs de cabinet d'audit these de doctorat de gestion, université des sciences sociales, Toulouse 1, 2000, p04

ب– المراجعة الجبائية الخارجية

تمارس المراجعة الخارجية من طرف شخص مستقل عن المؤسسة وهي مهمة متقطعة أو وقتية تأتي أحيانا لتكملة المراجعة الداخلية.

ويمكن للمراجعة الخارجية ان تكون متعاقدة وهذا يسمح للمؤسسة بأن تلجأ إلى مكتب مراجعة لتحقيق مهمة محددة في إطار عقد يربطها بهذا المكتب هدف جعل التسيير الجبائي أكثر أداء من أجل خفض التكاليف الجبائية للمؤسسة وذلك بمراجعة القوائم المالية مع التركيز الكبير على الناحية الجبائية .[1]

[1] افيرور لقبيشي ، دور المراجع الجبائي في ترشيد القرارات الجنائية للمؤسسة – دراسة حالة مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، الجزائر 2011، ص 53

شكل (I–2) : دور المراجعة الخارجية

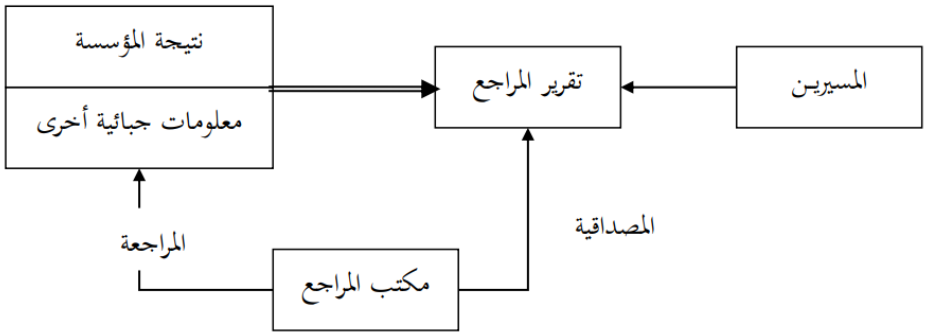

source : Olivier Herbach, le comportement des collaborateurs de cabinet d'audit these de doctorat de gestion, université des sciences sociales, Toulouse 1, 2000, p04

المطلب الثالث : مراحل سير عملية المراجعة الجبائية

اعتبار المراجعة الجبائية مراقبة لانتظام وصدق مختلف العناصر المكونة للوثائق الجبائية للمؤسسة فانه على المراجع تطبيق تقنيات مرتكزة على المنهجية والتي تعتمد على أدوات قياس جبائي من جهة، وعلى أدوات أخرى مستعملة عموما من طرف المراجع الجبائي من جهة أخرى، وعموما فان مراحل سير هذه المهمة تبدأ بعمليات إعدادية قبل التنفيذ والذي يليه إعداد التقرير.

أولا: مرحلة الإعداد للمهمة

تبدأ عملية الإعداد للمهمة باكتساب معرفة جيدة حول المؤسسة، وهذا للفت انتباه المراجع إلى بعض المشاكل والأخطار المحتملة، ومن اجل الحصول على توجيه مستقبلي للأعمال، وهذه المرحلة تنقسم بدورها إلى ما يلي:

على المراجع، بادئ ذي بدء التأكد من: [1]

[1] فتحة أميرة، مرجع سبق ذكره، ص49

- الحصول على قائمة أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء مجالس إدارة الشركة الحليفة، وكذا قائمة شركاء الحصص العينية إن وجدت؛
- إذا كان سيعوض زميلا معزولا، عليه التأكد من أن العزل لم يكن مبالغا فيه؛
- إذا كان سيعوض زميلا عليه معرفة أسباب ذهابه؛
- عليه التأكد من أن مكتبه لديه الإمكانيات اللازمة لأداء المهمة المسندة إليه على أحسن وجه؛
- التأكد أيضا من انه سيؤدي مهمته باستقلالية تامة وخاصة تجاه مسئولي المؤسسة التي سوف يراقبها.

بعد قبول المهمة، المراجع يقوم بإعداد وثيقة تسمى " رسالة قبول المهمة "، تضم العناصر التالية:

- الالتزامات المتبادلة بين الطرفين؛
- نطاق العمل الذي يتعين أداؤه والهدف من هذه المهمة؛
- الضرائب والرسوم موضوع المراجعة؛
- الآجال القانونية الواجب الالتزام بها؛
- تحديد الأتعاب، مبلغها وأجال تسديدها.

ثانيا: مرحلة التعرف على المؤسسة

ويكون ذلك من خلال الإلمام بمختلف المعلومات المتعلقة بالمؤسسة مثل تاريخ إنشاء المؤسسة، عنوان المقر الرئيس للمؤسسة ومكان تواجده طبيعة الأنشطة التي تقوم بها لمؤسسة الشكل القانوني للمؤسسة، امتدادات نشاط المؤسسة وفروعها، السجل التجاري للمؤسسة، الشركاء في المؤسسة والعقد التأسيسي.

لها، قيمة رأس المال وتوزيعه بين الشركاء. كما يجب على المراجع الجبائي في ذات المرحلة من الإحاطة الشاملة والمعرفة التامة بكافة الوثائق القانونية والمحاسبية وكذا الوثائق المتعلقة بالعملية التسييرية في المؤسسة: حيث يجب على المراجع الجبائي معرفته جميع الوثائق القانونية المتعلقة بالمؤسسة وكذا كافة الوثائق المحاسبية التي تساعده في عملية المراجعة على غرار الدفاتر والسجلات المحاسبية برامج التسيير التي تستخدمها المؤسسة في ضبط عملياتها وعلاقاتها مع الغير تقارير مدققي الحسابات لفترات سابقة محاضر اجتماع الجمعية العامة ..... الخ.

معرفة الإلتزامات الجبائية التي تقع على عائق المؤسسة من حيث نظام الإخضاع الضريبي المطبق عليها وبالتالي التمكن من تحديد مختلف الضرائب والرسوم التي تخضع لها المؤسسة محل المراجعة بالإضافة إلى ذلك معرفة الإقتطاعات الأخرى ذات الطابع الإجباري التي تقع على عائق المؤسسة، ناهيك عن الإحاطة ما إذا كانت المؤسسة قد خضعت للمراجعة الجبائية من طرف الإدارة الضريبية وفي حالة خضوعها ما هي أنواع الضرائب التي كانت محل تدقيق ومراجعة والفترة التي تمت خلالها هذه المراجعة.

الإحاطة بمختلف العقود الخاصة بالمؤسسة على غرار القروض المبرمة من طرف المؤسسة، عقود الإيجار والتأجير، عقود التأمين العقود مع الشركات الأخرى الفعلية والأجنبية عقود التأمين والرهن عقود البيع والشراء المبرمة.[1]

ثالثا: مرحلة تقييم نظام الرقابة الداخلية

يجب أن يفهم مدلو ل الرقابة الداخلية حسب تعريف الانجلوساكسوني والذي يعني "التحكم الداخلي "وحسب تعريف المجلس الوطني الفرنسي للمحاسبة فإن الرقابة الداخلية مكونة من مجموعة من الضمانات والتأكيدات التي تساهم في التحكم بالمؤسسة وتهدف إلى حماية موجودات المؤسسة والحفاظ عليها، وكذا التحقق من التطبيق الجيد للتعليمات الإدارية، كما تساعد على تحديد الطرق والإجراءات الخاصة بكل نشاط، وهذا لضمان بقاء المؤسسة واستمرارها .وغاية المراجع من خلال تقييمه لنظام الرقابة الداخلية الخاص بالجانب الجبائي هو إبداء رأي فني حول نوعية الإجراءات الجبائية للمؤسسة، وهذا لمعرفة نقاط القوة والضعف لهذا النظام، ومن أجل القيام بهذا التقييم يعتمد المراجع على قوائم أسئلة (استبيان) والتي تتضمن الإجراءات والمهام وكيفية تقسيمها، وعموما يتم إعداد هذه القوائم حسب الأهداف المرجوة منها[2].

إن اللجوء لاستخدام الاستبيان يسمح للمراجع الجبائي بـ: [3]

- التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في الإجراءات المعتمدة من قبل المؤسسة، فالإجابات السلبية تعبر عن نقاط الضعف، أما الإجابات الإيجابية فتعبر عن نقاط القوة؛

[1] مرزوق رشيد، دور المراجعة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم الجزائر، 2015، ص 69

[2] سالمة بن عودة، عيدة عنيشل، دور التحقيق المصوب في دعم المراجعة الجبائية دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية غرداية، مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، 2020، ص16

[3] Rédha Khelassi, Précis d'Audit fiscal de l'entreprise, Edition BERTI, 2013, P : 355

- إحصاء جميع النقاط المراد فحصها خلال طول فترة المهمة .

أما الاستبيان فيتضمن الخطوات التالية: [1]

- تحديد المخاطر الرئيسية ذات الصلة بكل نشاط أو معاملة فيما يخص تسديد الضرائب المستحقة (**TAP TVA**... الخ)؛
- وضع تعريف للأجهزة الجبائية والتي يجب أن تكون موجودة في المؤسسة، من اجل إزالة أو الحد من المخاطر الجبائية. هذه المرحلة تنتهي بإعطاء ملاحظات حول نقاط القوة ونقاط الضعف للنظام، بالإضافة إلى إعطاء توجيهات واقتراحات لتحسين النظام الحالي.

رابعا: مرحلة التحقق من العمليات الجبائية

في هذه المرحلة ينصب اهتمام المراجع الجبائي على فحص مختلف الوثائق والإجراءات التي قامت بها المؤسسة والتي لها علاقة بالمجال الجبائي ، ومن خلال ذلك لابد للمراجع الجبائي من الاطلاع وتمحيص:

- الدفاتر التجارية (دفتر اليومية، دفتر الجرد ومختلف الدفاتر)القانونية ومدى مطابقتها لما ينص عليه القانون التجاري؛
- وثائق المعاملات التي قامت بها المؤسسة على غرار فواتير الشراء والبيع كشوفات العملاء، الكشوفات البنكية ..... الخ؛
- التصريحات الجبائية التي قامت بها المؤسسة بخصوص مختلف الضرائب والرسوم المفروضة عليها وفحص مدى تطابقها مع الإجراءات المعمول بها في التشريع الجبائي؛ مختلف المراسلات أو الإعذارات إذا كانت موجودة والموجهة من طرف الإدارة الضريبية إلى المؤسسة محل المراجعة الجبائية.
- التحويلات المالية إذا كانت موجودة والتي قامت بها المؤسسة إلى الخارج.[2]

خامسا: مرحلة إعداد تقرير المراجع الجبائي :

[1] Benadda Fethy : l'audit fiscal, Aspect théorique et pratique, Mémoire de fin d'étude de troisième cycle spécialisé en finances public, option Fiscalité, Institut d'économie Douanière et Fiscale, 21 éme promotion, ALGER, P :35

[2] مرزوق رشيد،، مرجع سبق ذكره، ص71

بعد أخذ المراجع صورة عن مضمون وشكل الالتزامات الجبائية للمؤسسة، يقوم بإعداد تقريره الذي يمثل أداة التوصيل النتائج للأطراف المهتم به المسيرين الإدارة الضريبية المؤسسات المالية، المساهمين ويجب عليه الإدلاء برأيه في القوائم المالية وكل ما ورد فيها بقبوله أو رفضه ذلك مع ذكر الأسباب التي تجعله يرفض أو حياد (توضيح الأسباب ويجب أن تكون مقنعة وبأدلة واضحة لا غموض فيها لما لا يدعى مجال للشك) .[1]

سادسا: توصيات المراجع الجبائي

عند نهاية مهمة المراجعة وجب على المراجع تقديم توصياته حسب ما يراه ملائم لذلك منها توصيات تكون:[2]

- **التوصيات ذات طابع علاجي** : الهدف من هذا النوع هو تصحيح الوضعية الجبائية للمؤسسة سواء كان من الناحية الجبائية ونقصد بذلك خطأ في إعداد التصريحات أو تأخر في تقديم السندات، وهنا يجب احترام التواريخ لأنها مهمة لعلاج الأخطاء، كما توجد أيضا تصحيحات من نوع أخر متعلقة بالمحاسبة ويتم علاج ذلك عن طريق تقديم تصريحات تصحيحية وكذا تقديم احتجاجات، لكي تصحح الوضعية الجبائية يجب أن تكون التصريحات منتظمة وصادقة وتعبر عن موجودات المؤسسة ووضعيتها المالية، لذا وجب أن تكون هذه التصحيحات في التقرير النهائي للمراجع.
- **التوصيات ذات الطابع الوقائي** : الهدف منها أساسا عدم أعادة المخالفات المكتشفة في المستقبل والاهتمام بمصادر الخطر وتفعيل الأمن من أجل معالجة الإجراءات القديمة الجبائي . على المراجع الجبائي تقديم أخوية وتوضيح للعناصر التي تشكل تقصير الأحكام التشريع الجبائي كما يحضر المؤسسة للرقابة الجبائية المحتملة.

[1] خالد بقوزي، عثمان شكيمة، لمراجعة الجبائية كآلية لتحسين التسيير الجبائي (دراسة حالة شركة الأهرام ـ ذ.ش.و ـ الوادي)،ذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2016، ص49

[2] نفس المرجع، ص50

المبحث الثاني : الامن الجبائي

أصبحت مخاطر المالية العامة محط اهتمام معظم المؤسسات الاقتصادية إن لم يكن كلها بسبب تداعياتها السلبية التي تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة وبالتالي على أهدافها ، وهناك العديد من مصادر المخاطر الجبائية التي نمت وتضاعفت ، لذلك فإن كل تحاول المؤسسة تجنبها بطرق مختلفة وبالتالي تحقيق الأمن الجبائي ، وهذا يركز على الدراسة التي توضح المفاهيم المختلفة المتعلقة بالمخاطر الجبائية والأمن الجبائي والأعطال ومظاهر ومصادر المخاطر الجبائية

المطلب الأول : تعريف الخطر و الامن

للخطر و الامن العديد من المفاهيم التي سنتطرق اليها في هذا المطلب

أولا: تعريف الخطر

تناول الكثير من الباحثين والكتاب تعريف الخطر، ويمكن عرض مختصر لبعض ما تناوله الكتاب والباحثين في مجال تعريف الخطر فيما يلي:

- تعريف Williams & Heins الخطر (هو عدم التأكد الممكن قياسه وتتحقق إمكانية القياس في تلك الحالات التي يمكن فيها استخدام نظرية الاحتمالات (Probability Theory) لقياس درجة عدم التأكد.
- تعريف Willett الخطر هو : عدم التأكد الموضوعي المتعلق بتحقق حادث غير مرغوب فيه، ويركز هذا التعريف على الموضوعية في عدم التأكد ليعد خطراً، أي أن الخطر يقتصر على حالات الشك أو عدم التأكد الممكن قياسه.[1]
- ويقصد به أيضا : عدم التأكد بحدوث المتعلق بحدوث خسارة ما.[2]

[1] عيد احمد ابو بكر، وليد اسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري للنشر، 2022، ص 25

[2] جورج ريجدا ، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، دار المريخ ، الإسكندرية، 2006، ص.5.

ومنه نستنتج أن الخطر هو الحالة المعنوية التي تلازم الأشخاص عند اتخاذهم القرارات أثناء حياتهم اليومية، مما يترتب عليه حالة الشك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات، والتي تتوقف على احتمال وحجم الخسارة المتوقعة من حادث طارئ.

ثانيا: تعريف الامن :

هو مجموعةٌ من التدابير والقوانين التي يتّبعها الإنسان لتحقيق الحماية لنفسِه ومالِه وممتلكاته أو عرِضه أو أيّ شيءٍ ثمينٍ يخاف عليه , ويعتَبِر الإسلام الأَمْن في غاية الأهميّة، فقد سنّ قانوناً لحماية المسلمين وحرّم الإيذاء فيما بينهم، فعندما يدخل الشخص في الإسلام فدَمه وعِرضه وماله حرام على أخيه المسلم لا يجوز له اختراق هذا الأمن، بل اعتبر الاعتداء على حياة المسلمين من الكبائر التي توقع صاحبها في التهلكة، وتوقع المفاسد في المجتمع[1].

ثالثا: السياق الإداري والتنظيمي للأمن

النظام المؤسسي أو الهيكل التنظيمي لمؤسسة ما، يتكون عادة من الأنشطة والمهام التي يتم توزيعها بين العاملين بالمؤسسة والقيام بعمليات التنسيق والإشراف، وهو بالضرورة موجه نحو تحقيق أهداف المؤسسة والتنظيم ما يمكن اعتبارها أيضا بكونها منظار للأفراد اتجاه مؤسستهم والبيئة المحيطة، ويمكن هيكلة منظمة أو مؤسسة بطرق عديدة ومختلفة بحسب أهدافها. لذلك فإن هيكلة التنظيم يحدد أسلوب عملها ونتائجها.[2]

وهذا النموذج يشبه في الأساس عمل الفرنسي هنري فايول – Henry Fayol ' فهو يؤكد أن عمل الإدارة ينقسم إلى خمس وظائف رئيسية هي التخطيط التنظيم، القيادة التنسيق والسيطرة : [3]

- **التخطيط**: ترجع جذوره إلى المصطلح الفرنسي "Prévoyance" أي يتنبأ كما يشمل معنى ينذر بحدوث شيء، والتخطيط يعتبر وظيفة إدارية ويرتبط بوضع الأهداف وتحديد أفضل الطرق لتحقيقها، كما أنه يشمل أيضا التشجيع على الإبداع والتغيير في مكان العمل)

[1]Tthe Importance of Security", www.wordfly.com, Retrieved 6-8-2018. Edited

[2] معلومات مستخرجة من الموقع www.mawdoo3.com ، :يوم 01/04/2023 على الساعة: 21:14

[3] فتحة أميرة، مرجع سبق ذكره،ص 72

- **التنظيم** : ويمثل توفير الخامات أو المواد والموارد البشرية وتشييد البنية اللازمة لتنفيذ الأنشطة المؤسسية، ومن خلال التنظيم، يحدد المدراء المهام المراد القيام بها وترتيب تلك المهام حسب أولوياتها والدنية المؤسسية الأساسية للقيام بذلك، كما أن التنظيم يشمل مهام العاملين ووضع العامل المناسب في المكان المناسب.
- **الإرشاد:** ويمثل ضبط النشاط بين العاملين والحصول على أقصى عائد من جميع العاملين لصالح المؤسسة بالكامل، فالإرشاد يمثل القيادة في أساسه، حيث يعمل على توجيه وتحفيز العاملين لأداء أقصى جهد منشود.
- **التنسيق:** أي توحيد وتنسيق الجهود والأنشطة داخل المؤسسة لتسيير نجاح العمل.
- **السيطرة:** وهي عملية تنظيم الأنشطة المؤسسية حتى يتطابق الأداء الفعلي مع معايير وأهداف المؤسسة المنشودة، كما تعني السيطرة أيضا التأكد من حدوث كل شيء طبقا للخطط والتعليمات والمبادئ الأساسية.

المطلب الثاني : مفهوم الخطر و الامن الجبائي

هناك العديد من المفاهيم المختلفة المتعلقة بالمخاطر الجبائية و الامن الجبائي ، ومن خلال هذا المطلب سنحاول مراجعة المفاهيم المختلفة المتعلقة بها.

أولا: تعريف الخطر الجبائي

يتعلق الخطر الجبالي بسلوك المؤسسة تجاه الإدارة الجبائية، فهو يتولد من عدم تقيد المؤسسة بالالتزامات الجبائية التي يحددها التشريع الجبائي، أو من عدم الفهم الجيد أو سوء ترجمة نصوص التشريع الجبائي، أو بغرض الغش والتهرب الجبائي، الأمر الذي يؤدي بالمؤسسة علاوة على تشويه سمعتها أمام الإدارة الجبائية إلى تكبدها أعباء إضافية تتمثل في العقوبات والغرامات بالإضافة إلى الوقت الضائع الذي يحسب عليها في حالة كونها هدفا للمراقبة الجبائية التي تقوم بها الإدارة الجبائية".[1]

[1] سارة ميسي، صالح حميداتو، الخطر الجبائي وعلاقته بالدور الاقتصادي للمؤسسة، جملة التنمية الاقتصادية، المجلد 04(العدد 02)، ص69

ويعرف الخطر الجبائي أيضا بأنه تلك الأعباء الإضافية التي تتحملها المؤسسة بسبب عدم احترامها للقواعد الضريبة، وتتمثل ـ الأعباء في العقوبات والغرامات عموما ينشأ الخطر الضريبي نتيجة عدم احترام التشريع الجبائي أو يسبب التعقيد والغموض في النظام الضريبي.[1]

يُعرف الخطر الجبائي على أنه " الخسارة المالية الممكنة الحدوث والناتجة عن عدم التماشي مع القانون الجبائي أو عدم وجود تسيير ضريبي فعال داخل المؤسسة أو عدم وضوح التقارير الضريبية ولا يقتصر الخطر على الخسارة المالية فقط بل يؤثر على سمعة المؤسسة" الضريبي ويعرف أيضا بأنه " التكاليف الإضافية التي تتكبدها المؤسسة نتيجة عدم التزام واحترامها للقواعد الضريبية، وتتمثل هذه التكاليف في العقوبات والغرامات التي تتحملها المؤسسة، وتشويه سمعتها تجاه إدارة الضرائب من جهة ومن جهة اخرى نقص الفعالية الضريبية نتيجة عدم معرفة الإجراءات التي تمكن المؤسسة من الاستفادة من الامتيازات الضريبية، فالخطر الضريبي هو نتيجة طبيعية لتعقد وعدم استمرار التشريع الضريبي المطبق على المؤسسة مما يؤدي إلى عدم الانسجام والشفافية اتجاه هذا التشريع". [2]

منه يمكن تعريفه على أنه عدم الوفاء بالالتزامات الجبائية ونقص الفعلية الجبائية نتيجة عدم معرفة الإجراءات التي تمكن من الاستفادة من الامتيازات الجبائية، فهو نتيجة لتعقد وعدم استقرار التشريع الجبائي المطبق مما يؤدي الى عدم الانسجام والشفافية اتجاه هذا التشريع.

ثانيا: تعريف الامن الجبائي

له العديد من المفاهيم المتمثلة في :

الأمن الجبائي هو مصطلح يقصد به تجنب المخاطر الجبائية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية، ويمكن إعطاء عدة تعاريف لمصطلح الأمن الجبائي كما يلي: حسب تعريف محكمة العدل التابعة للإتحاد الأوروبي: الأمن الجبائي يعني الوضوح والدقة للقواعد القانونية والأفعال الفردية التي تشكل في وقت معين الإطار القانوني الذي من خلاله تمارس السلطات صلاحياتها ويزاول الأفراد أنشطتهم". [3]

[1] مرجع سبق ذكره، ص69

[2] ياسر حلواجي، دور المراجعة الجبائية في تحقيق الأمن الجبائي – دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير، جامعة الوادي، 2014، ص64

[3] Olivier Fouquet : la sécurité fiscale-le mythe de Sisyphe-, colloque FONDAFIP sur la sécurité fiscale, Bercy, 2015, P 03

وحسب فريديريك دويت (Frederic Douet) فإن: " الأمن الجبائي هو أن يتم ضمان للمكلفين أن مبلغ الضريبة المفروض عليهم محدد بشكل يجعل كل واحد منهم متوقعا لقيمتها .[1]

ومن المفاهيم التي أعطيت أيضا حول الأمن الجبائي: " يتحقق الأمن الجبائي عندما تكون المؤسسة في وضعية قانونية اتجاه الضريبة، بحيث لا يكون هناك أي تخوف من أي عملية رقابة قد تقوم بها إدارة الضرائب للتأكد من عدم وجود مخالفات أو إخلال بالالتزامات الجبائية للمؤسسة.[2]

من التعاريف السابقة ، يمكن إعطاء مفهوم واضح للأمن الجبائي : "يعني الأمن الجبائي أن أحكام قانون الجباية واضحة ، مما يسهل على المؤسسة تطبيقه ، ويجعل المنظمة في وضع قانوني في الجوانب ذات الصلة مع الضرائب، بحيث لا داعي للقلق بشأن أي عملية رقابة جبائية و تأثير عواقبها اللاحقة على سوق الشركات.

ثالثا: مصادر الخطر الجبائي

يمكن تقسيم اسباب الخطر الجبائي الى اسباب ناتجة عن :

1- **الاسباب الناتجة عن ضعف التسيير:** إن نمو المؤسسة واستمرارها مرهون بكفاءة المسير الجبائي يشكل أهم المخاطر الضريبية التي تعترض المؤسسة وذلك لغة أسباب نذكر منها :[3]

- عدم المتابعة المستمرة للجانب الجبائي في المؤسسة، لأنه في الغالب يكلف مستخدمي الحسابات بالجباية و نظرا للحجم الكبير للإعمال التي تقع ضمن دائرة اختصاصهم و ضعف تكوينهم في الجانب الجبائي يؤدي بهم الى عدم إعطاء الأولوية لهذا الجانب.
- المكانة غير اللائقة التي تحتلها الجباية ضمن أولويات المؤسسة ما يعرضها لمخاطر عدم الوفاء بالالتزامات الجبائية المنصوص عليها في التشريع الجبائي المعمول به كعدم إيداع التصريحات في مواعيدها القانونية.

---

[1] Frédéric Douct: Contribution à l'étude de la sécurité juridique en droit fiscal interne français, édition LGDJ, paris 1997, P 11

[2] محمد عادل عياض محاولة تحليل التسيير الجبائي وآثاره على المؤسسات حالة شركات الأموال في التشريع الجبائي الجزائري"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية فرع إدارة أعمال)، جامعة ورقة، 2002/2003، ص 07.

[3] ناصري اسيا ،مساهمة الرقابة في تشخيص الخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، (الجزائر)،2017، ص 10.

- شدة المنافسة و سوء التحكم في الموارد المالية نتيجة سوء التسيير وعدم كفاءة المسيرين يؤدي بهم غالبا إلى تأجيل دفع الضرائب المستحقة للاستفادة من السيولة و هذا يعرض المؤسسة لمخاطر عدم الانتظام اتجاه الإدارة الجباية.
- اعتماد الهيئات الحكومية و أصحاب المشاريع في إعطاء الصفقات على السعر الأدنى مما يؤدي ببعض المؤسسات الى تخفيض الاسعار قصد الفوز بالصفقات دون إجراء دراسات معمقة للتكاليف الحقيقية للمشروع مما يضطرها الى التهرب من دفع الضرائب وتأجيلها وهذا يؤدي الى مخاطر ضريبية.

2- الأسباب الناتجة عن تعقد النظام الجبائي : ان تعقد التشريع من مصادر المخاطر الجبائية على المؤسسة و تتجلى في: [1]

- التعديلات المستمرة في التشريع الجبائي تؤثر سلبا على تسيير جباية المؤسسة فالتعديلات المستمرة يصعب رصدها و متابعتها سواءا من قبل المسيرين وحتى موظفي الادارة الجبائية
- تعدد الضرائب وارتفاع العبء الضريبي تؤدي بالمؤسسة الى سلك طرق غير قانونية لتفادي دفع الضريبة.
- غياب الحوار بين المؤسسة و الادارة الجبائية مما يجعل الادارة خصما للمؤسسة بدلا من ان تكون مستشارو مساعد لها .
- اختلاف القراءات الجبائية من مصلحة لاخرى يجعل تطبيق القواعد الجبائية متباين بين المصالح وهذا مايؤدي الى نشوب انطباع سيء عن الإدارة الجبائية .

[1] شريفي سمية ،فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية ،مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة تخصص تدقيق محاسبي سنة 2012-2013 ص 18

المطلب الثالث: مظاهر الخطر الجبائي وتقييمه

سنتطرق في هذا المطلب الى مظاهر الخطر الجبائي وتقييمه

أولا: مظاهر الخطر الجبائي :

تبرز مظاهر الخطر الجبائي الناجم عن سوء التسيير او قصور في التشريع الجبائي من خلال عدة صور أهمها:[1]

1- **الأخطاء المحاسبية:** تظهر أهم الأخطاء المحاسبة على مستوى الميزانية أو جدول حسابات النتائج وأخرى ترجع لعناصر مختلفة.

أ- **المخاطر الناجمة عن أخطاء في الميزانية:** وأهمها :

- الأخطاء التي تحدث في احتساب بعض أصول الميزانية كأن تكون هذه الأصول غير مسجلة في الميزانية في حين إن التكاليف المتعلقة بها مسجلة في جدول حسابات النتائج.
- الأخطاء التي تحث في الاهتلاكات كأن يتم دمج معدات تم تأجيرها لمؤسسات أخرى.
- أخطاء متعلقة بتقييم المخزون مما يؤدي إلى الرفع من قيمته .

ب- **المخاطر الناتجة عن أخطاء في جدول النتائج** :من أهم الأخطاء التي قد تسجل في جدول حسابات النتائج نجد الأعباء تتركز في أعباء الاستغلال وبدرجة اقل الأعباء المالية، كما يمكن أن نسجل في الأعباء الاستثنائية .

ج- **المخاطر الناتجة عن عناصر أخرى:** زيادة على الأخطاء التي تظهر في الميزانية وحسابات التسيير، فإننا نلاحظ بعض الأخطاء المرتبطة ب : [2]

- **الرسم على القيمة المضافة:** باعتبار أن الرسم على القيمة المضافة ضريبة غير مباشرة تمتاز بالمرونة و اتساع مجال تطبيقها، كما أنها دورية لكون التصريح بها في العادة شهريا، وعليه فإن مراقبة الرسم على القيمة المضافة يتوقف على التدقيق الجيد للنظام الجبائي من جهة ومن جهة أخرى مراقبة تصريحات المؤسسة (المعدلات، الاسترجاعات، الحسومات .....الخ) لأن التصريحات تعتبر من أهم مصادر الخطر الدائم في المؤسسة .

---

[1] بن وعلي جوهرة، بن فرج وفاء، واقع تسيير الخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية –دراسة مجموعة من المؤسسات ببرج بوعريريج–، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التجارية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي –برج بوعريريج–،2021، ص34

[2] مصطفي عوادي ،يونس زين ،الرقابة الجبائية ، مطبعة سخري للنشر و التوزيع ، ط 2، الجزائر ، 2011 ، ص ص 59-65

- **المؤسسات الحديثة:** تعترض المؤسسة الحديثة النشأة عدة صعوبات تجعلها معرضة للحظر الجبائي ونذكر منها:

- كونها قد لا تتوفر على الشروط التي تمكنها من الاستفادة من بعض الإعفاءات المنصوص عليها في التشريع الجبائي .
- اهتمام الإدارة الجبائية بالمؤسسات قديمة النشأة مما قد يعطي الانطباع للمؤسسات الحديثة الأمر الذي يوقعها في ارتكاب أخطاء ضريبية أو تجاهلها للمؤسسات الحديثة الأمر الذي يوقعها في ارتكاب أخطاء ضريبية قصد الحصول على منافع مادية .
- قلة الخبرة في مجال التسيير الجبائي نظرا لحداثة العلاقة مع الإدارة الجبائية .

3- الأخطاء في القرارات التسييرية :

القرار التسييري هو القرار الذي يتخذه المسير عن طريق اختيار بديل ضريبي من بين البدائل المتاحة ، لذا فإن هذا القرار يمكن أن يكون قانونيا في حالات كما يمكن غير قانوني في حالات أخرى .

أ- **القرار التسييري القانوني** : هو ذلك القرار المتخذ من بين مجموعة من الخيارات المتاحة قانونا مثل:

- حرية اختيار طرق تقييم المخزون ؛
- اعتماد طريقة معينة لحساب الاهتلاك؛
- اعادة تقييم بعض عناصر الميزانية أو عدم القيام بذلك.

ب- **القرار التسييري غير القانوني:** هو ذلك القرار الذي لا يحترم نصوص التشريع الجبائي مثل خصم الأعباء غير القابلة للخصم. [1]

ثانيا: تقييم الخطر الجبائي :

إن تقييم الخطر الجبائي خطوة مهمة لتحسين تسيير المؤسسة جبائيا فبواسطته نتمكن من الحكم على مدى حسن اعامل المؤسسة مع العامل الجبائي بحيث تقييم الخطر الجبائي يمر بالمراحل التالية :[1]

[1] ناصري اسيا ،مساهمة الرقابة في تشخيص الخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر ،2017، ص13

1- معرفة النظام الجبائي الذي تخضع له المؤسسة:

قبل البدأ في عملية تقييم الخطر الجبائي للمؤسسة لابد من معرفة النظام الجبائي الذي تخضع له المؤسسة، لأنه عندما نعرف النظام الجبائي للمؤسسة نعرف الضرائب التي تخضع لها المؤسسة ولا يتأتى ذلك إلا من خلال المعرفة المعمقة للقوانين سواء كانت في المجال الجبائي أو التجاري لأنها تعتبر المرجع الأساسي الذي نحكم من خلاله على حسن التسيير الجبائي الذي يعتبر الأداة الأساسية في التحكم في الخطر الجبائي.

2- معرفة المخاطر المرتبطة بالضرائب والرسوم:

ويتطلب ذلك معرفة كيفية حساب وعاء الضرائب التي تخضع لها المؤسسة، والحدث المنشأ لكل ضريبة، وآجال تحصيل هذه الضرائب، ومعرفة العقوبة المقررة لكل مخالفة سواء على مستوى الوعاء أو الحدث المنشأ أو أجال التحصيل لأن الخطر الجبائي مرتبط بكل خطوة في تحديد الضريبة.

3- تحليل السوابق الجبائية للمؤسسة :

إن تكوين نظرة أكثر وضوحا على الالتزامات الجبائية للمؤسسة يتطلب الرجوع إلى الدورات السابقة لمعرفة علاقة الإدارة الجبائية مع المؤسسة باعتبارها مطالبة بتقديم صريح يتضمن الوضعية الجبائية لها وفق مايتطلبه التشريع المعمول به ، ولتحليل السوابق الجبائية للمؤسسة نفحص ما يلي:

- المعلومات التي تطلبها الإدارة الجبائية من المؤسسة والتي تخص السنوات السابقة، وذلك بالإطلاع على المراسلات التي ترسلها الإدارة الجبائية من جهة ورد المؤسسة من جهة أخرى على هذه المراسلات من أجل تقييم عمل المؤسسة مع هذه المراسلات.
- الاحتجاجات التي تقدمها المؤسسة لدى إدارة الضرائب.
- التقييم الجبائي الذي قامت به الإدارة الجبائية لديون المؤسسة وفي أي مجال (الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على الدخل الإجمالي...) والذي يمكن الاستفادة منه في دورات لاحقة في تحسين أدائها الجبائي.

---

[1] وادة علي، أثر التسيير الجبائي في تدنية المخاطر الجبائية دراسة حالة مؤسسة النقل النقل الحضري والشبه الحضري ورقلة ETU0 ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016/ 2015، ص ص 13، 14

وبالتالي فإن هذه العناصر سابقة الذكر اسمح بتكوين نظرة عن السوابق الجبائية للمؤسسة وهكذا تتمكن المؤسسة من تكوين نظرة حول الشكوك التي تراود الإدارة الجبائية عنها خاصة إذا كانت لم تتعرض للرقابة لمدة طويلة هذا من جهة وتحليل نقاط قوتها وضعفها في المجال الجبائي من جهة أخرى، فعلى صعيد هذه النقطة الأخيرة على المؤسسة القيام بفحص تكميلي لنقاط القوة، والقيام بتحقيق معمق فيما يخص نقاط الضعف.

4- التحليل المالي لتصريح المؤسسة:

إن التحليل المالي لتصريحات المؤسسة يتطلب معرفة جيدة بتقنيات الأساسية للتحليل المالي والذي يسمح بتشخيص الحالة المالية للمؤسسة، فهذا التشخيص يفيد في المجال الجبائي في الوقوف على مدى الصعوبات التي تواجهها المؤسسة في تسيير خزينتها لأن المؤسسة التي تواجه صعوبات في تسيير خزينتها قد تضطر في بعض الأحيان لتمويل بعض احتياجاتها بتقليل أو تأخير دفعتها للإدارة الجبائية.

المبحث الثالث: العلاقة بين المراجعة الجبائية والامن الجبائي

من خلال هذا المبحث سيتم تتبع منهجية المراجع الجبائي لتحقيق الأمن الجبائي من خلال التطرق ل:

- المراجعة الجبائية لحسابات الميزانية؛
- المراجعة الجبائية لحسابات التسيير؛
- المراجعة الجبائية للضرائب والرسوم.

المطلب الأول: المراجعة الجبائية الحسابات الميزانية

بغية الوقوف على معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الجبائية للمؤسسة من خلال قوائم مالية ختامية تعكس وضعيتها عناصر حسابات الأصول والخصوم وحسابات النتائج، ينبغي على كل عنصر أن يعكس الآتي: [1]

- الكمال: يعني كل العمليات قد تم تسجيلها محاسبيا؛
- الوجود: يعني الوجود الفعلي للعناصر المادية؛
- الملكية: يعني حق المؤسسة في كل عناصر الأصول والت ا زمها بالنسبة لعناصر الخصوم؛
- التقييم: أي كل الأرصدة المتعلقة بالعناصر تم تقييمها بشكل سليم؛
- التسجيل المحاسبي: يعني كل العمليات تم تسجيلها محاسبيا.

الميزانية هي قائمة تلخيصية تعكس الوضعية المالية للمؤسسة، فهي بمثابة مرآة عاكسة تبين ما لها من موجودات وممتلكات وتسمى بالأصول، وما عليها من مطاليب وتسمى بالخصوم، أي هي صورة فورية للشركة تبين الأصول التي تستخدمها والأموال المستثمرة في تلك الأصول.

[1] أمين السيد احمد لطفي: دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 123.

1. المراجعة الجبائية لحسابات رأس المال:

حسابات رأس المال (حقوق المساهمين والالتزامات): ونعني به المبلغ الذي قدمه المساهمون للشركة وقت التأسيس إضافة إلى الجزء الذي اكتسبته الشركة نتيجة ممارستها لنشاطها في فترات سابقة)هذا ما يتعلق بحقوق المساهمين)، بالإضافة إلى القروض التي على عاتق المؤسسة والتي تستثمر في زيادة القدرة الكسبية للشركة (الالتزامات).

والمراجعة الجبائية لحسابات رأس المال تتم كما يلي[1]:

ح/ 101 رأسمال الصادر أو رأسمال الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال: يشكل رأس المال القيمة الاسمية للأسهم أو الحصص في شركة ما وهو مصدر التمويل الداخلي الأولي المسجل في العقد التأسيسي للشركة.

ح/ 103 العلاوات المرتبطة ب رأس مال الشركة: قد تلجأ الشركة إلى رفع رأس مالها عن طريق طرح أسهم جديدة في السوق في صيغة الاكتتاب العام، والعلاوات المرتبطة برأس المال تمثل الفرق بين القيمة الاسمية لهاته الأسهم وقيمتها الحقيقية (الفعلية) في السوق.

ح/ 105 فارق إعادة التقييم: يسجل في هذا الحساب فوائض القيمة الناتجة عن عملية إعادة تقييم الأصول التي تم إجراؤها في ظل شروط قانونية.

ح/ 106 الاحتياطات: وهي أرباح أبقاها الشركاء تحت تصرف المؤسسة إلى أن تتخذ الهيئة القانونية بالمؤسسة قرار يلغي ذلك.

ح/ 12 نتيجة السنة المالية: تعني نتيجة السنة المالية الربح أو الخسارة التي حققتها المؤسسة خلال دورة ما وهي تمثل الفرق بين إيرادات الدورة المحصلة وأعباء الدورة المدفوعة، كما تمثل مقدار التغير في الأموال الخاصة بين بداية الدورة ونهايتها (وذلك خارج أو ماعدا المساهمات الجديدة أو سحب مساهمات أو إعادة التقييم).

ح / 131 إعانات التجهيز: هي إعانات تستفيد منها المؤسسة من أجل اكتساب ممتلكات معينة أو إنشائها.

---

[1] حفاي عبد القادر: "**تسيير المخطر الجبائي في المؤسسة حالة شركات الأموال في إطار التشريع الجبائي الجزائري**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص إدارة أعمال، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، الجزائر، 2003، ص 12.

ح/ 132 إعانات أخرى للاستثمار: هي إعانات تستفيد منها المؤسسة لتمويل أنشطتها الطويلة الأجل: لإقامة كيانات في الخارج، البحث عن سوق جديدة...الخ.

ح/ 15 مؤونات الأعباء – الخصوم غير الجارية: نسجل في هذا الحساب الأعباء المحتملة دون أن يتحدد مبلغها أو تاريخ وقوعها، ويضم هذا الحساب أساسا الأعباء.

ح/ 16 الاقتراضات والديون المماثلة: وهي الموارد الخارجية المتحصل عليها من طرف مؤسسات القرض أو أطراف أخرى متنوعة، وتخصص لتمويل وسائل الإنتاج والاستغلال بصفة دائمة.

2. المراجعة الجبائية لحسابات التثبيتات:

الأصول الثابتة أو القيم الثابتة هي كل العناصر المشاركة في نشاط المؤسسة ذات القيمة الثابتة والتي يتوقع من إدراجها في الحسابات الاستفادة من تدفق نقدي مستقبلي.

بالنسبة للحسابات[1]:

ح/ 203 مصاريف التنمية القابلة للتثبيت.

ح/ 204 برمجيات المعلوماتية وما شابهها.

ح/ 205 الامتيازات والحقوق المماثلة والبراءات والرخص والعلامات.

ح/ 208 تثبيتات معنوية أخرى.

ح/ 211 أراضي.

ح/ 212 عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي.

ح/ 213 بناءات.

ح/ 215 منشآت تقنية، معدات وأدوات صناعية.

[1] حفاي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 13.

ح/ 218 تثبيتات عينية أخرى.

ح/ 23 التثبيتات الجاري إنجازها.

ح/ 27 التثبيتات المالية الأخرى.

ح/ 281 اهتلاك التثبيتات العينية.

3. المراجعة الجبائية لحسابات المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ:

المخزون يضم مجموعة المواد والمنتجات التي اشترتها المؤسسة أو قامت بإنتاجها بهدف بيعها أواستهلاكها في عمليات الإنتاج والاستغلال.

وتمثل المخزونات أصولا[1]:

- يمتلكها الكيان وتكون موجهة للبيع في إطار الاستغلال العادي؛
- هي قيد إنتاج بقصد مماثل؛
- هي مواد أولية ولوازم، موجهة للاستهلاك في عمليات الإنتاج أو تقديم الخدمات.

ح/ 30 مخزونات البضائع: السلع مشتراة بقصد إعادة بيعها على الحالة التي اشتريت بها أي دونما تغيير في حالتها.

ح/ 31 مواد أولية ولوازم: هي المواد واللوازم التي اشترتها المؤسسة ليتم تحويلها إلى منتجات.

ح/ 32 تموينات أخرى: هي مواد تساهم في عمليات المعالجة أو التصنيع أو الاستغلال دون أن تدخل في تكوين المنتجات المعالجة أو المصنعة.

ح/ 38 مشتريات مخزنة: المشتريات من السلع بهدف إعادة بيعها أو استهلاكها.

ح/ 33 سلع قيد الإنتاج.

[1] عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة: **"التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية"**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 03، 2012، ص 143.

ح/ 34 خدمات قيد الإنتاج.

ح/ 35 مخزونات المنتجات.

4. المراجعة الجبائية لحسابات الغير:

إن حسابات الغير تشمل على:

الديون التي اكتسبتها المؤسسة من تعاملها مع الغير والتي لم تحصّل بعد (عملاء، أوراق قبض)؛

الالتزامات أو الديون المستحقة الدفع إلى الغير (موردون، أوراق دفع، ضرائب...الخ).

ح/ 401 موردو المخزونات والخدمات.

ح/ 403 موردون- أوراق دفع.

ح/ 404 موردو التثبيتات.

ح/ 405 موردو تثبيتات السندات المطلوب دفعها (أوراق الدفع).

ح/ 408 موردو الفواتير التي لم تصل إلى صاحبها.

ح/ 409 موردون مدينون.

5. المراجعة الجبائية للحسابات المالية

ح/ 501 الحصص في المؤسسات المرتبطة.

ح/ 506 السندات.

ح/ 511 قيم التحصيل.

ح/ 512 بنوك حسابات جارية.

ح/ 517 هيئات مالية أخرى.

ح/ 518 فوائد منتظرة.

ح/ 53 الصندوق.

ح/ 58 تحويلات داخلية.

المطلب الثاني: المراجعة الجبائية لحسابات التسيير

أولا: المراجعة الجبائية للأعباء

1- الأعباء العامة:[1]

لم يتطرق المشرع صراحة إلى إعطاء مفهوم صريح للأعباء العامة ولكنه ذكر في المادة 141 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة " يحدد الربح الصافي بعد خصم كل التكاليف، وتتضمن هذه التكاليف: المصاريف العامة من أي طبيعة كانت..."، أي يمكن اعتبار الأعباء العامة كمصاريف ضرورية لسير عملية الاستغلال في إطار ممارسة النشاط (تكاليف عامة، تكاليف مالية، ضرائب ورسوم...الخ).

2- الاهتلاكات:

يعتبر الاهتلاك جبائيا عبء تتحمله المؤسسة نتيجة النقص الذي تتعرض له استثماراتها بفعل الاستخدام أو التقدم التكنولوجي أو مرور الزمن، يستوجب خصمه من الإيرادات عند تحديد النتيجة.

ثانيا: المراجعة الجبائية للإيرادات:

سيتم التطرق للمرجعة الجبائية للإيرادات من خلال[2]:

1- **الإعانات:** تعالج كما يلي:

- إعانات الاستغلال: خاضعة للضريبة كليا في الفترة التي يتم فيها تحرير هذه الإعانات؛
- إعانات التجهيز: خاضعة للضريبة حسب الدفعات سواء:

[1] عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، مرجع سبق ذكره، ص 150.

[2] ولهي بوعلام: **"أثر مردودية المراجعة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي"**، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 143.

استثمار قابل للاهتلاك خضوع تناسبي مع أقساط الاهتلاك؛

استثمار غير قابل للاهتلاك: فترة عدم قابلية التصرف أو عشر سنوات.

2- **الإيرادات الاستثنائية:** ونجد فيها:

- فوائض القيمة الناتجة عن الاندماج والانفصال.
- فوائض القيمة الناتجة التنازل عن عناصر الأصول.
- فوائض القيم الناتجة عن فرق إعادة التقييم.

المطلب الثالث: المراجعة الجبائية للضرائب والرسوم

وتتمثل المراحل العملية لمراجعة الضرائب والرسوم فيما يلي:

أولا: المراجعة الجبائية للضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي.

المراجعة الجبائية ل IBS وIRG ترتكز على:

- التحقق من مبلغ الضريبة الواجب الدفع؛
- التحقق من وعاء حساب الضريبة وبالتحديد القيام بمقاربة بين النتيجة الجبائية والنتيجة المحاسبية؛
- التأكد من انه تم التصريح بمبلغ الربح الخاضع للضريبة في غضون 4 أشهر من تاريخ نهاية كل سنة مالية.
- التأكد من مبلغ التسبيقات وميعاد دفعها؛

أما فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي صنف المرتبات والأجور فعلى المراجع الجبائي التأكد من انه تم احتساب الضريبة على أساس السلم الموضوع من طرف إدارة الضرائب، وتمت وفقا للشروط المنصوص عليها في المواد 128 إلى 130 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

ثانيا: المراجعة الجبائية للرسم على القيمة المضافة

تركيز المراجع الجبائي يتمحور حول[1]:

- التأكد من الحدث المنشئ للرسم: الحدث المنشئ للضريبة هو الحدث الذي يولد ديون الملزم بالضريبة اتجاه الخزينة، ويختلف الحدث المنشئ حسب نوع العمليات المحققة.
- رقم الأعمال الخاضع للرسم؛
- المعدلات المطبقة المعدل العادي 19% ، المعدل المخفض 9%؛
- التحقق من أن الفواتير تحتوي على جميع التفاصيل المطلوبة فيما يتعلق بالحق في خصم الضريبة على القيمة المضافة؛
- التحقق من إمكانية وجود إعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة بالرجوع إلى الحالات المنصوص عليها في القانون المواد 08 إلى 13 من قانون الرسوم على رقم الأعمال.
- التحقق من كيفية معالجة التنزيلات، التخفيضات والحسومات فيما يخص الرسم على القيمة المضافة حيث يخصم من أساس الفرض الضريبي للرسم على القيمة المضافة في حال الفوترة التخفيضات والحسومات المالية والإنتقاصات الممنوحة وحسوم القبض.
- الالتزام بالتصريح بالرسم على القيمة المضافة وتسديده في الآجال المحددة قانونا؛
- التحقق من التسجيل المحاسبي للرسم على القيمة المضافة.

ثالثا: المراجعة الجبائية للرسم على النشاط المهني TAP

على المراجع الجبائي فيما يخص الرسم على النشاط المهني:

- التحقق من الحدث المنشئ للرسم.
- مراجعة الوعاء.
- مراجعة التخفيضات التي يمكن أن تستفيد منها المؤسسة حسب الحالات التي نصت عليها المادة 219 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

[1] ولهي بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص 150.

رابعا: علاقة بين المراجعة الجبائية والامن الجبائي:

تتمثل العلاقة بين المراجعة الجبائية وبين أهم أنواع المراجعات فيما يلي :

- **العلاقة بين المراجعة الجبائية والامن الجبائي** : هذان النوعان من المراجعة متشابهان جدا من حيث منهجية المراجع، حيث يتطلب الأمر معرفة عامة لأنظمة المعلومات داخل المؤسسة، حيث أن في كلتا المراجعتين يبدأ التقييم من خلال نظرة عامة على المراجعة الداخلية.

فالأعمال المتعلقة الامن الجبائي تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الجبائية، هذا الاعتبار يعزى إلى حد كبير للروابط الضيقة بين المحاسبة والجباية، الأثر الذي يمنع المراجع المحاسبي الحكم على نوعية المعلومات دون الأخذ في الحسبان الجوانب الجبائية، وعلى الرغم من هذا فإن هدف المراجعة الجبائي. الجبائية اكتشاف وتحديد وتحليل انتظام الكفاءة الجبائية وبالتالي يركز كل جهوده على تحديد العبء.

فمن المعروف أن نوعية الرقابة الداخلية يجب أن تكون محل تقدير تبعا لحجم المؤسسة وتعقد المحاسبة، فالتوازي بين نهج الامن الجبائي والمراجع الجبائي يسمح لهذا الأخير باستخدام عمل المراجع المحاسبي، إلا أن مساهمة المراجع المحاسبي تبقى في بعض الأحيان محدودة إذا ما تعلق الأمر بالنواحي الجبائية، فهناك اهتمامات محددة لكل مؤسسة ومجالات شاملة للفحص، مما يستدعي الأمر التخصص في أعمال المراجعة.

خاتمة الفصل الاول :

منه نستنتج أنه للمؤسسات التزامات تصريحية عديدة والإخلال بأحد هاته التصريحات قد يحمل المؤسسة تكلفة إضافية ويوقعها في خطر جبائي والتحكم في هذا الخطر والتكاليف الجبائية يكون بالتسيير الجبائي الفعال وبالتالي الوصول إلى أعلى مستوى من الأمن الجبائي والذي يتحقق عندما تكون المؤسسة في وضعية قانونية تجاه الضريبة وعدم وجود إخلال بالالتزامات الجبائية للمؤسسة وهناك إجراءات يترتب على المؤسسة القيام بها لتحقيق الأمن الجبائي وتجنب الخطر .

الفصل الثاني : دراسة حالة بمركز الضرائب

تمهيد:

يعتبر مركز الضرائب مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب تختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة متوسطي الحجم حيث هذا الفصل سيتم التطرق الى الدراسة التطبيقية التي من خلالها نثبت وجود علاقة أو ننفي وجود علاقة ما بين المتغيرين التابع والمستقل وذلك عبر برنامج SPSS الذي بدوره يساعدنا في اعداد هذه الدراسة وفق مقاييس مختلفة تتطلبها الدراسة من اجل معرفة ماهي اهم النتائج المتوصل اليها وكيفية التعبير عنها كل هذا سيتم التطرق له في هذا الفصل.

وتطرقنا في هذا الفصل الى المباحث التالية:

- **المبحث الأول :الاطار التنظيمي لمديرية الولائية للضرائب ومركز الضرائب**
- **المبحث الثاني: منهجية وتحليل دراسة الحالة**

المبحث الأول :الاطار التنظيمي لمديرية الولائية للضرائب ومركز الضرائب

للإدارة الضريبية دور كبير في تحصيل إيراداتالدولة ، وحماية المال العام والمحافظة عليه وخصوصا محاربة التهرب الضريبي ، الذي أضحى من بين أهم أولوياتها ، الأمر الذي جعل إدارة الضرائب من أهم المصالح العمومية للدولة ، وهو ما أدى بهذه الأخيرة إلى الاهتمام بها بتوفير لها كافة الإمكانيات سواء المادية ، او البشرية لسير مصالحها بشكل يخدم السلطات العمومية .

المطلب الأول : نشأتها والهيكل التنظيمي

تعتبر المديرية الولائية للضرائب لولاية الاغواط تابعة ومسيرة تقنيا للمديرية الجهوية للضرائب لولاية ورقلة ، حيث تأسست وفق المرسوم التنفيذي 91-60 المؤرخ في 23 فيفري 1991 ، وقد كانت قبل هذا التاريخ تابعة لمديرية التنسيق المالي وكانت تتشكل من مفتشتين فرعيتين وعاء (حساب الضريبة) ، التحصيل (دفع الضرائب) ، كما يشرف عليها مدير ولائي للضرائب ، وتقع مديرية الضرائب لولاية الاغواط في حي المعمورة بالأغواط ، وتضم خمس مديريات فرعية وهي :

أولا : مديرية الفرعية للعمليات الجبائية؛

ثانيا : مديرية الفرعية للتحصيل ؛

ثالثا : مديرية الفرعية للمنازعات ؛

رابعا : مديرية للمراقبة الجبائية؛

خامسا : مديرية الفرعية للوسائل.

وقد حددت المادة 06 من المرسوم 91-60 اختصاصات المديرية الولائية للضرائب كما يلي :

شكل رقم(II-1): الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب-الأغواط-.

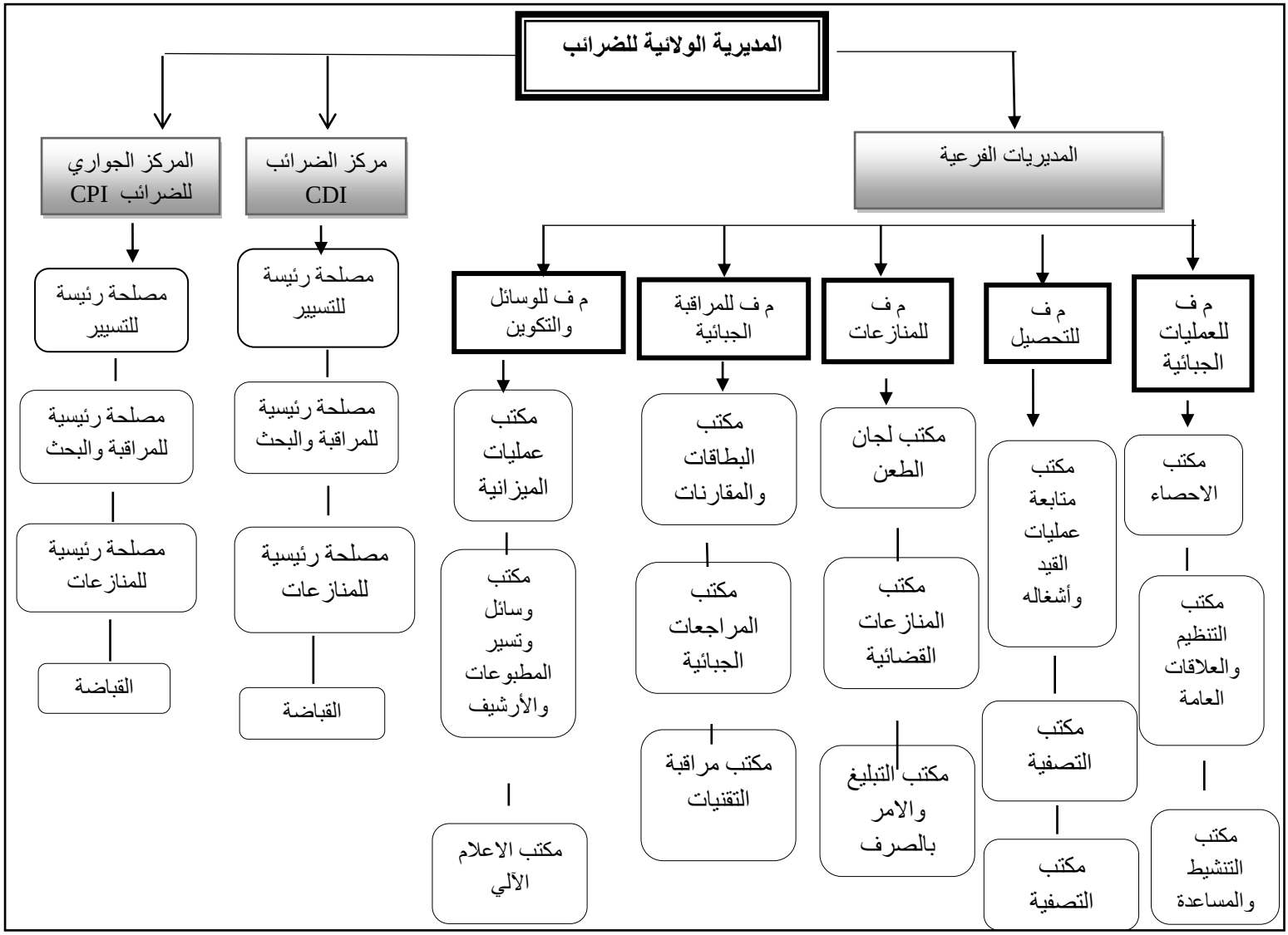

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معلومات مقدمة من المديرية الولائية للضرائب -الأغواط-.

المطلب الثاني : اختصاص مركز الضرائب لولاية الاغواط:

هو مكلف بـ:[51]

- تسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة غير الخاضعة لمجالاختصاص؛
- مديرية كبريات المؤسسات بالإضافة إلى مجموع المهن الحرة؛
- مسك وتسييّر الملف الجبائي للشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين برسم المداخيل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات؛
- مسك وتسييّر الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية؛
- إصدار الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض ومعاينتها والمصادقة عليها؛
- الجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى؛
- تنفيذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود؛
- ضبط الكتابات ومركزة تسليم القيم؛
- البحث عن المعلومات الجبائية وجمعها واستغلالها ومراقبة التصريحات؛
- إعداد وإنجاز برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييّم نتائجها؛
- تدرس الشكاوى وتعالجها؛
- تتابع المنازعات الإدارية والقضائية؛
- تعوّض قروض الرسوم؛
- تضمن مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة؛
- تتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء، لاسيّما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل نظامهاالأساسي؛
- تنظم المواعيد وتسيرها؛

تنشر المعلومات والآراء لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مراكز الضرائب.

[51]- القرار الوزاري المؤرخ في 21 فيفري2009 ، مرجع سبق ذكره ، المواد 11-13.

الشكل رقم (II–2) الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب

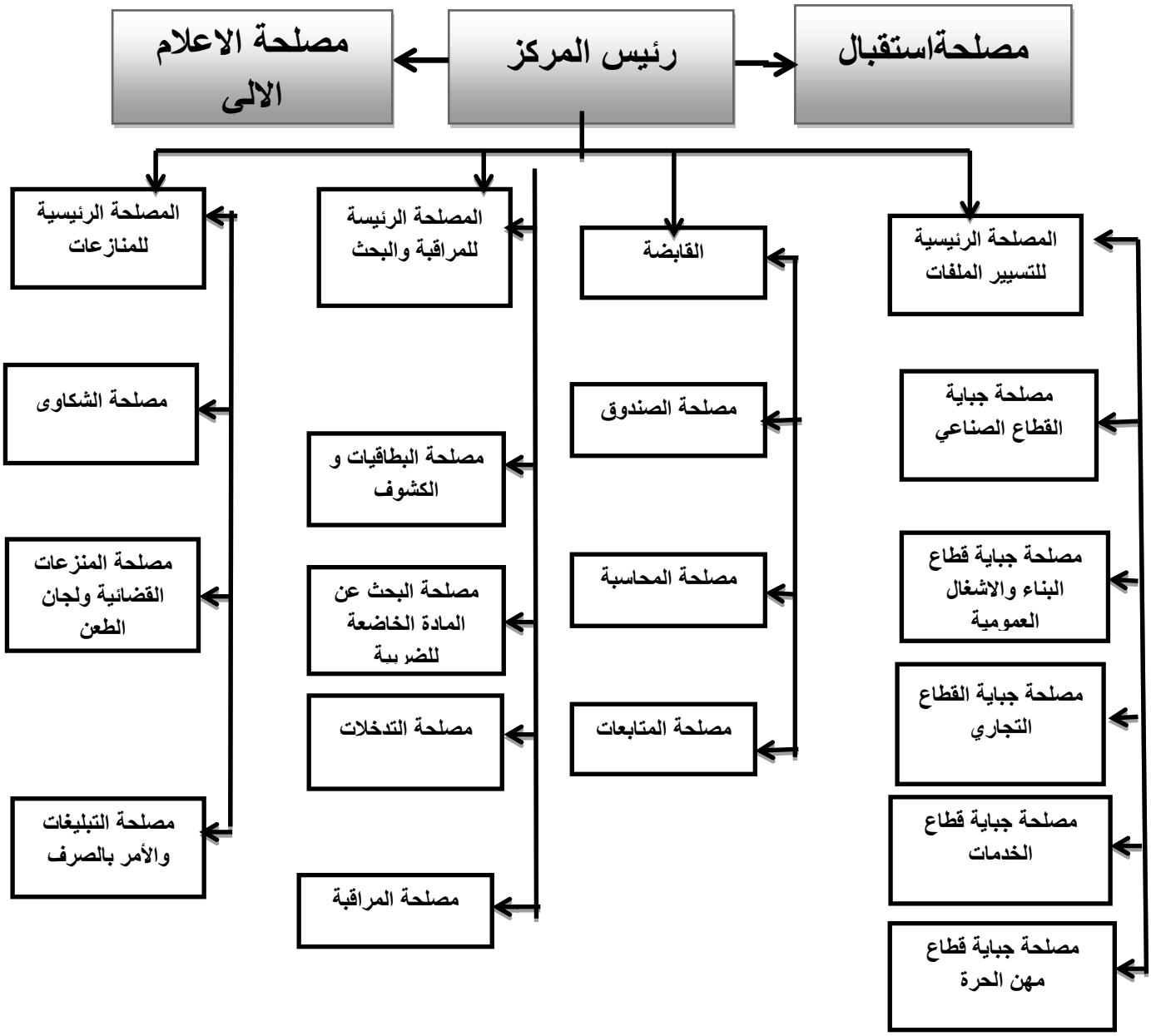

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على وثيقة مقدمة من طرف مركز الضرائب لولاية الأغواط

المطلب الثالث: مهام ومصالح مركز الضرائب

1- **المصلحة الرئيسية للتسيير**، وتكلف بـ:

- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء، و المراقبة الجبائية ومتابعة الامتيازات الجبائية والدراسة الأولية للاحتجاجات؛

– المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقد يمها لرئيس المركز للأوافق ة عليها، بصفته وكيلا مفوضا للمدير الولائي للضرائب؛

– اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات و /أو لمراجعة المحاسبة؛

– إعداد تقارير دورية و تجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على انسجامها.

تعمل على تسيير:

أ- المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي؛

ب- المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية ؛

ت- المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري؛

ث- المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات؛

ج- المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.

2- **المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث**، وتكلف ب:[52]

– إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها و توزيعها من أجل استغلالها؛

– اقتراح عمليات مراقبة و إنجازها، بعنوان المراجعات في عين المكان و المراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية وحواصل تقييمية دورية .

تعمل على تسيير:

أ- مصلحة البطاقيات والمقارنات ، وتكلف ب:

– تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام والاستعلام الخاصة بوعاء الضريبة وكذا مراقبتها وتحصيلها؛

[52]- ج، ج،د،ش، رسالة المديرية العامة للضرائب ،مركز الضرائب تنظيم مكيف لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، نشرة شهرية للمديرية العامة للضرائب ، العدد 2011/54،ص02.

– مركزة المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية ، وتخزينها واستردادها من أجل استغلالها؛

– التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.

ب– مصلحة البحث عن المادة الضريبية التي تعمل في شكل فرق، وتكلف بـ:[53]

– إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الاطلاع؛

– اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان انطلاقا من المعلومات و الاستعلامات المجمعة.

ج– مصلحة التدخلات التي تعمل في شكل فرق؛ وتكلف بـ:

– برمجة و انجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيارة و المراقبة عند المرور وكذا إنجاز في عين المكان لكل المعاينات الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها و تحصيلها؛

– اقتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات انطلاقا من المعلومات

والاستعلامات المجمعة .

د– مصلحة المراقبة، التي تعمل في شكل فرق، وتكلف بـ:

– إنجاز برامج المراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان؛

– إعداد وضعيات إحصائيات دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها.

3– **المصلحة الرئيسية للمنازعات**، وتكلف بـ:

– دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب و ناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررها المركز، و كذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة؛

– متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية.

تعمل على تسيير:

أ– **مصلحة الاحتجاجات، وتكلف بـ:**

– دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض ضرائب أو الزيادات والعقوبات

[53] نفس المرجع السابق ، ص10.

المحتج عليها و /أو استرجاع الضرائب والرسوم و الحقوق المدفوعة اثر تصريحات مكتتبة أو مدفوعات تلقائية أو مقتطعة المصدر.

– دراسة طلبات تتعلق بإرجاع الاقتطاعات الرسم على القيمة المضافة؛

– دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الاحتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات المتعلقة بها أو المطالبة بالأشياء المحجوزة؛

– معالجة منازعات التحصيل.

ب– مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية، وتكلف بـ:

– دراسة الطعون التابعة لاختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة ولاختصاص لجان الطعن الإعفائي؛

– المتابعة، بالاتصال مع المصلحة المعنية في المديرية الولائية للضرائب، للطعون و الشكاوى المقدمة للهيئات القضائية؛

ج– مصلحة التبليغ والأمر بالدفع، وتكلف بـ:

– تبليغ القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة و إلى المصالح المعنية؛

–الأمر بصرف الإلغاءات و التخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها؛

–إعداد المنتجات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات و تبليغها للمصالح المعنية.

4– القباضة، وتكلف بـ:[54]

– التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم أو الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل؛

– تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة؛

– مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.

[54]– القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 فيفيري 2009، نفس المرجع سبق ذكره ، العدد 20/2009، المواد 89-101.

تعمل على تسير:

- مصلحة الصندوق؛
- مصلحة المحاسبة؛
- مصلحة المتابعات؛

تنظم مصلحة المتابعات في شكل فرق؛

5- مصلحة الاستقبال والإعلام، تحت سلطة رئيس المركز، وتكلف بـ:

- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم؛
- نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب.

6- مصلحة الإعلام الآلي والوسائل، وتكلف بـ:

- استغلال التطبيقات المعلوماتية و تأمينها وكذا تسيير التأهيلات و رخص الدخول الأوافق ة لها؛
- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد و لوازم أخرى و كذا التكفل بصيانة التجهيزات؛
- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة و أمن المقرات.

المبحث الثاني: منهجية وتحليل دراسة الحالة

وسنحاول في هذا المبحث التطرق الى منهجية و تحليل دراسة حالة

المطلب الأول: منهجية الدراسة

أولا: المنهج المتبع :

لا يمكننا أن نقوم ببحث علمي دون منهج واضح يساعدنا في تشخيص مشكلة موضوع البحث حيث أن البحث العلمي له مجموعة من الأسس الذي يبنى عليها الباحث قاعدته الأساسية للانطلاق في عملية البحث ، فمنهج البحث هو طريقة موضوعية يتبعها الباحث في الدراسة و تحديد أبعادها بشكل شامل ومنه فالمنهج المستخدم في دراسة حالة هو المنهج الوصفي ، فالمنهج الوصفي يقوم بدراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ووصفها وصفا دقيقا والتعبير عنها تعبيرا كافيا ، وقد اعتمدنا في بحثنا هذا المنهج تماشيا مع أهداف وطبيعة موضوع البحث و كذلك قمنا بالاستعانة بالمنهج الإحصائي نظرا لأهميته البالغة في بحثنا، حيث يهدف في الأساس إلى قياس الظاهرة موضوع الدراسة وذلك من خلال قياس تكرارات إجابات المبحوثين وجدولتها و قراءتها قراءة إحصائية.

ثانيا مجتمع وعينة الدراسة:

أن مجتمع الدراسة هم عمال مركز الضرائب بالاغواط، أما فيما يخص نوع العينة المختارة فإننا لجأنا إلى العينة العشوائية وهي مكونة من 46 فرد.

المطلب الثاني: أساليب وأدوات تحليل الدراسة

أولا أساليب تحليل البيانات: من أجل دراسة وتحليل نتائج الاستبيان تم إدخال البيانات بواسطة برنامج spssلاستخراج الأدوات الإحصائية قصد تحليلها ومن ثم التعليق عليها واستخلاص النتائج حيث تم الاعتماد في التحليل على:

- التكرارات والنسب المئوية لإظهار نسب إجابات مفردات عينة الدراسة؛
- المتوسط الحسابي لمعرفة درجة أوافق ة المشتركين على أسئلة الاستبيان؛

- الانحراف المعياري ؛
- معامل الانحدار.

ثانيا الأدوات المستخدمة في جمع البيانات

1. **الاستبيان:** يعد الاستبيان وسيلة من وسائل جمع المعلومات وقد يستخدم على إطار واسع ليشمل الأمة أو في إطار ضيق على نطاق المدرسة وبطبيعة الحال فهو يختلف في طوله ودرجة تعقيده أن الجهد الأكبر في الاستبيان ينصب على بناء فقرات جديدة والحصول على استجابات كاملة ومن الأهمية بمكان أن تكون أسئلة الدراسة وفرضياتها واضحة ومعرفة كي يكون بالإمكان بناء الفقرات بشكل جيد[55].
2. **قياس ليكارت** : قمنا باستخدام مقياس ليكارت و هو أكثر المقاييس شيوعا حيث يتطلب فيه تحديد درجة الأوافق ـة أو عدم الأوافق ة على خيارات محددة ، و هذا المقياس مكون غالبا من 5 خيارات متدرجة ، يشير المبحوث إلى اختيار واحد منها على النحو التالي :

- أوافق تماما ؛
- أوافق ؛
- محايد ؛
- لا أوافق ؛
- لا أوافق تماما .

[55] منذر الظامن، أساسيات البحث العلمي ، دار الميسرة، عمان، ط1، 2007، ص 91

المطلب الثالث : عرض وتحليل نتائج الدراسة

أولا: تحليل المعلومات الشخصية :

1- الجنس :

جدول رقم (II-1) : تحليل مفردات العينة حسب متغيرات الجنس

الفئة	التكرار	النسبة
ذكر	15	32.6%
أنثى	31	67.4%
المجموع	46	%100

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

شكل رقم (II-3) : تحليل مفردات العينة حسب متغيرات الجنس

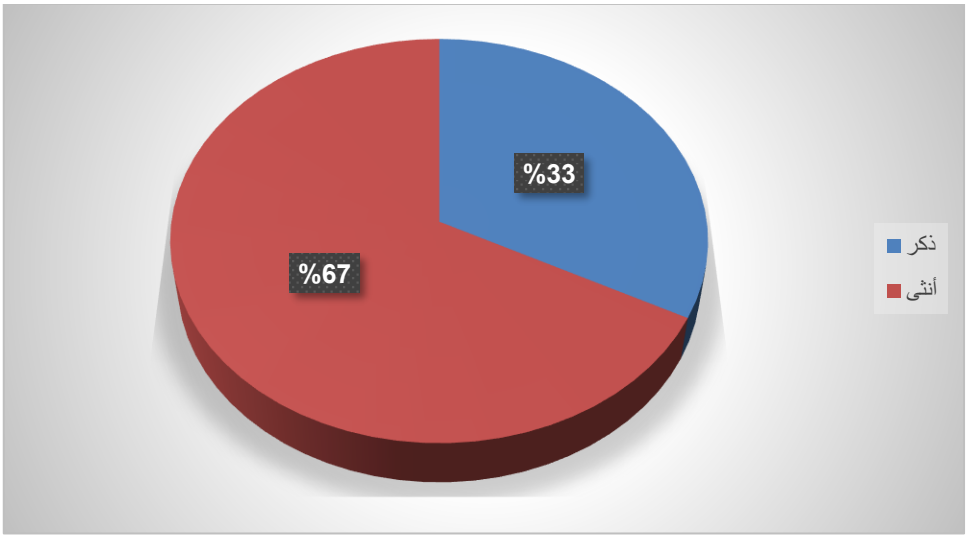

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح من الجدول أن نسبة الذكور في عينة الدراسة 32.6%هي أقل من نسبة الإناث التي تقدر ب 67.4%.

2-المستوى التعليمي :

جدول رقم (II-2): تحليل مفردات العينة حسب متغيرات المستوى التعليمي

الفئة	التكرار	النسبة
جامعي	1	%2.2
دراسات عليا	39	%84.8
دراسات أخرى	6	%6
المجموع	46	%100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

شكل رقم (II-4) : تحليل مفردات العينة حسب متغيرات النظام التعليمي

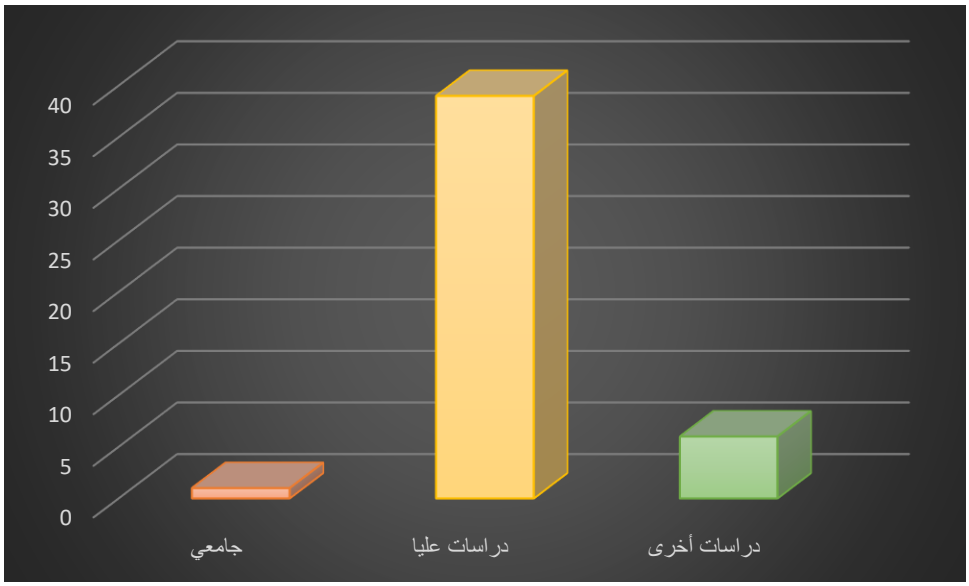

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه يتضح انه لدينا الفئة الأكبر لدراسات العليا بنسبة 84.8% ، ثم تليها الفئة ذو دراسة أخرى 6 % ،ثم اقل نسبة كانت لنظام جامعي بنسبة 12.5% وأخيرا المتغير أخرى وهي اقل نسبة ب.2.2%

3- التخصص:

جدول رقم (II-3): تحليل مفردات العينة حسب التخصص

الفئة	التكرار	النسبة
محاسبة	1	%2,2
مالية	35	%76,1
جباية	7	%15,2
اخرى	3	%6,5
المجموع	46	%100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

شكل رقم (II-5) : تحليل مفردات العينة حسب متغيرات التخصص

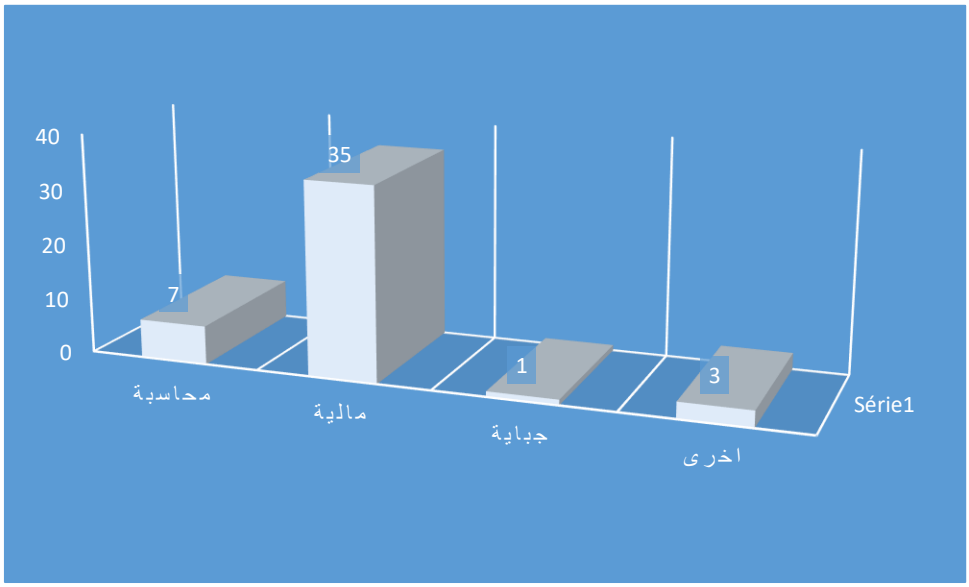

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه يتضح انه لدينا الفئة الأكبر لتخصص مالية بنسبة **%76,1** ، وأقل فئة كانت للمحاسبة بنسبة2.2% .

4- سنوات الخدمة:

جدول رقم (II-4) : تحليل مفردات العينة حسب سنوات الخدمة

الفئة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	11	%23,9
من 5 سنوات الى 10 سنوات	24	%52,2
أكثر من 10 سنوات	11	%23,9
المجموع	**46**	**%100**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

شكل رقم (II-6) : تحليل مفردات العينة حسب متغيرات سنوات الخدمة

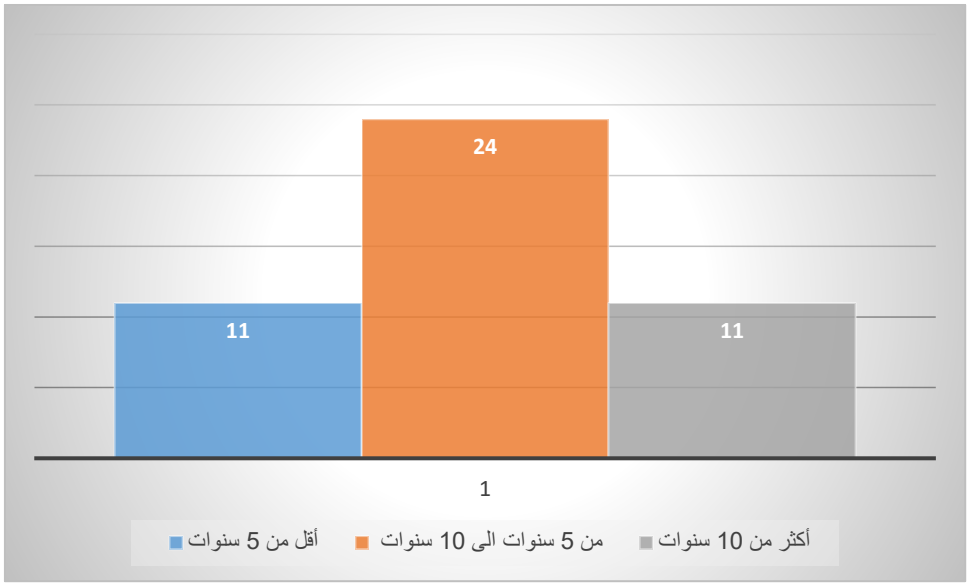

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه يتضح انه لدينا الفئة الأكبر من5 سنوات الى 10 سنوات بنسبة52,2% ، أما الفئتين الباقيتين متساويتين بنسبة23,9%

ثانيا :تحليل البيانات المتعلقة بإجابات أفرد العينة :

1- صدق وثبات اداة الدراسة بالاستبيان (باستخدام معامل كرونباخ) :

يعتبر هذا المقياس او مؤشر ثبات، حيث يقيس هذا المعامل الاتساق الداخلي في فقرات الاستبيان ،و حتى يتحقق ثبات الاداة يجب ان يكون معامل كرونباخ الفا اكبر او يساوي 0.66،ولذلك قمنا بحسابه من اجل التأكد من مصداقية الاستبيان ،الجدول الموالي يوضح ذلك :

جدول رقم (II-5) : معامل الفا كرونباخ

عدد الفقرات	معامل الفا كرونباخ
24	0,893

تحليل الجدول:

من خلال الجدول نلاحظ ان قيمة معامل الثبات تساوي 0.893 جيدة تدل على ثبات اداة الدراسة .

2- الدراسة الوصفية:

جدول التقييم:

جدول رقم (II-6): تقييم درجة الرضا.

التقييم	منخفض جدا	منخفض	متوسط	عالي	عالي جدا
المتوسط	من 1-1.80	من 1.81-2.60	من 2.61 -3.40	من 3.41-4,20	من 4.21-5

من اعداد الطالب بالاعتماد على سلم ليكارت الخماسي.

أ- المحور الثاني : تطبيق المراجعة الجبائية في المؤسسة

جدول رقم(II-7): تطبيق المراجعة الجبائية في المؤسسة

الرقم	الإجابات										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم
	أوافق تماما		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق تماما				
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة			
1	10	21.7%	24	52.2%	5	10.9%	7	15.2%	0	0	3.8	0.95	عالي
2	5	10.9%	21	45.7%	16	34.8%	3	6.5%	1	2.2%	3.57	0.86	عالي
3	2	4.3%	11	23.9%	11	23.9%	22	47.8%	0	0	2.85	0.94	متوسط
4	8	17.4%	24	52.2%	8	17.4%	6	13%	0	0	3.74	0.90	عالي
5	8	17.4%	23	50%	10	21.7%	5	10.9%	0	0	3.74	0.88	عالي
6	1	2.2%	6	13%	12	26.1%	27	58.7%	0	0	2.59	0.80	منخفض
مجموع المتوسط الحسابي											3,38	0,89	متوسط

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تحليل الجدول: نلاحظ من الجدول أعلاه والذي يحمل **تطبيق المراجعة الجبائية في المؤسسة** بأن تقييم أفراد العينة للعبارة 01 كان ضمن درجة عالية ، بحيث قدروا بمتوسط حسابي قدره 3.8 بينما كانت العبارة رقم6 تحتوي على متوسط حسابي قدره2.59 بدرجة منخفضة ، ومما سبق هنا نستنتج بأن أغلبية العينة يقيمون محور تطبيق المراجعة الجبائية في المؤسسة بتقييم متوسط حيث قدر بمتوسط حسابي العام ب 3.38 .

ب- المحور الثالث: الامن الجبائي

- البعد الأول: تقييم المخاطر الجبائية في المؤسسة

جدول رقم(II-8): تقييم المخاطر الجبائية في المؤسسة

الرقم	الإجابات										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم
	أوافق تماما		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق تماما				
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة			
7	2	4.3%	12	26.1%	14	30.4%	18	39.1%	0	0	2.96	0.918	متوسط
8	7	15.2%	11	23.9%	9	19.6%	19	41.3%	0	0	3.13	1.128	متوسط
9	3	6.5%	8	17.4%	5	10.9%	30	65.2%	0	0	2.65	0.994	متوسط
10	4	8.7%	8	17.4%	7	15.2%	27	58.7%	0	0	2.76	1.037	متوسط
11	4	8.7%	12	26.1%	14	30.4%	16	34.8%	0	0	3.09	0.985	متوسط
12	10	21.7%	24	52.2%	5	10.9%	7	15.2%	0	0	3.8	0.957	عالي
مجموع المتوسط الحسابي											3.065	1	متوسط

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه والذي يحمل **بعد تقييم المخاطر الجبائية في المؤسسة** بأن تقييم أفراد العينة العبارة 12 كان ضمن درجة عالية ، بحيث قدرت بمتوسط حسابي قدره 3.8 بينما كانت العبارة رقم 8 أقل تجانسا بانحراف معياري قدره 1.128 ، ومما سبق هنا نستنتج بأن أغلبية العينة يقيمون بعد **تقييم المخاطر الجبائية في المؤسسة** بتقييم متوسط حيث قدر بمتوسط حسابي العام ب 3.29 .

- **البعد الثاني : مساهمة برنامج المراجعة الجبائية في الحد من المخاطر الجبائية**

جدول رقم(II–9): مساهمة برنامج المراجعة الجبائية في الحد من المخاطر الجبائية

الرقم	الإجابات										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم
	أوافق تماما		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق تماما				
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة			
13	3	6.5%	19	41.3%	13	28.3%	11	23.9%	0	0	3.3	0.916	متوسط
14	6	13%	21	45.7%	8	17.4%	11	23.9%	0	0	3.48	1.005	عالي
15	4	8.7%	25	54.3%	9	19.6%	8	17.4%	0	0	3.54	0.887	عالي
16	2	4.3%	25	54.3%	15	32.6%	4	8.7%	0	0	3.56	0.721	عالي
17	3	6.5%	23	50%	14	30.4%	6	13%	0	0	3.5	0.81	عالي
18	5	10.9%	24	52.2%	15	32.6%	2	4.3%	0	0	3.7	0.728	عالي
مجموع المتوسط الحسابي											3.51	0.8445	عالي

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تحليل الجدول:

من الجدول السابق يتضح أن العبارات الأكثر تجانسا في بعد **مساهمة برنامج المراجعة الجبائية في الحد من المخاطر الجبائية** هي العبارة 18 بمتوسط حسابي 3,70، واقل عبارة تجانسا هي العبارة 14 بانحراف معياري 1.005 و أن متوسط عبارات البعد الثاني **مساهمة برنامج المراجعة الجبائية في الحد من المخاطر الجبائية** هو 3.51 الذي يتجه إلى درجة عالي .

- **البعد الثالث: فعالية المراجعة الجبائية**

جدول رقم(II-10): فعالية المراجعة الجبائية

الرقم	الإجابات										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم
	أوافق تماما		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق تماما				
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة			
19	3	6.5%	27	58.7%	9	19.6%	7	15.2%	0	0	3.57	0.834	عالي
20	4	8.7%	17	37%	15	32.6%	10	21.7%	0	0	3.33	0.92	متوسط
21	10	21.7%	25	54.3%	7	15.2%	4	8.7	0	0	3.89	0.849	عالي
22	10	21.7%	25	54.3%	7	15.2%	4	8.7%	0	0	3.89	0.849	عالي
23	10	21.7%	21	45.7%	12	26.1%	3	6.5%	0	0	3.83	0.851	عالي
24	11	23.9%	28	60.9%	6	13%	1	2.2%	0	0	4.07	0.68	عالي
مجموع المتوسط الحسابي											3.76	0,830	عالي

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تحليل الجدول:

نلاحظ من الجدول أعلاه والذي يحمل بعد **فعالية المراجعة الجبائية** بأن تقييم أفراد العينة للعبارة 20 كان ضمن درجة متوسطة، بحيث قدروا بمتوسط حسابي قدره 3.33 بينما كانت العبارتين رقم 21و 22 تحتوي على متوسط حسابي قدره3.89 بدرجة عالية، ومما سبق هنا نستنتج بأن أغلبية العينة يقيمون بعد **فعالية المراجعة الجبائية** بتقييم متوسط حيث قدر بمتوسط حسابي العام ب 3.76.

ثالثا اختبار الفرضيات :

1- **اختبار الفرضية الرئيسية:**

- $\mathbf{H_0}$: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الجبائية و الامن الجبائي عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$
- $\mathbf{H_1}$: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين بين المراجعة الجبائية و الامن الجبائي عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$

جدول رقم(II–11): معامل الارتباط

معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
0.478	0.01

المصدر: من إعداد الطالب على ضوء مخرجات **spss 24.0**

من الجدول السابق نلاحظ أن معامل الارتباط في النموذج يساوي 0.478يعني ذلك أن العلاقة إيجابية و حسب القيمة الاحتمالية نقبل الفرضية البديلة التي تتمثل في انه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الجبائية و الامن الجبائي عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$

2– اختبار الفرضية الفرعية الأولى :

- $\mathbf{H_0}$: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الجبائية و تقييم المخاطر الجبائية في المؤسسة عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$
- $\mathbf{H_1}$: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الجبائية و تقييم المخاطر الجبائية في المؤسسة عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$

جدول رقم(II–12): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الاولى

معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
0.495	0.000

المصدر: من إعداد الطالب على ضوء مخرجات **spss 24.0**

- من الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية0.000 = **sig**وهي أصغر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية البديلة أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الجبائية و تقييم المخاطر الجبائية في المؤسسة عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية :

- H_0: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الجبائية و مساهمة برنامج المراجعة الجبائية في الحد من المخاطر الجبائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$
- H_1: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين بين المراجعة الجبائية و مساهمة برنامج المراجعة الجبائية في الحد من المخاطر الجبائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$

جدول رقم(II-13): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
0.300	0.043

المصدر: من إعداد الطالب على ضوء مخرجات **spss 24.0**

من الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية0.043 = **sig**وهي أصغر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية البديلة أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين بين المراجعة الجبائية و مساهمة برنامج المراجعة الجبائية في الحد من المخاطر الجبائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$

3- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة :

- H_0: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الجبائية و فعالية المراجعة الجبائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$
- H_1: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الجبائية و فعالية المراجعة الجبائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$

الجدول رقم 14: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
0.360	0.014

المصدر: من إعداد الطالب على ضوء مخرجات **spss 24.0**

من الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية0.014 = **sig**وهي أصغر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية البديلة أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الجبائية و فعالية المراجعة الجبائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$

خاتمة الفصل الثاني :

ومن خلال الدراسة التطبيقية نؤكد على وجود علاقة ما بين المتغيرين أي بين المراجعة الجبائية و الامن الجبائي وهذا ما أكدته الدراسات التطبيقية المجرات على الدراسة والتي من خلالها نبين نوع العلافة بين المتغيرين كل هذا من اجل تأكيد صحة الفرضيات او نفييها من خلال الدراسة حيث تم رفض الفرضية الرئيسية و قبول الفرضية البديلة التي تدل على وجود علاقة بين المتغير المستقل و التابع .

الخاتمة

من خلال هذه المذكرة تناولنا موضوع المراجعة الجبائية ودورها في تحقيق الأمن الجبائي مع دراسة حالة مركز الضرائب بالاغواط، وهذه المراجعة تقوم بها المؤسسة لذاتها سعيا منها لتخفيض التكاليف الجبائية دون الإخلال بأحد التشريعات أو القوانين الجبائية وهذا للاستفادة من الامتيازات التي يمنحها التشريع الجبائي وتحقق المؤسسة ذلك بالانتظام الضريبي والوفاء بكافة الالتزامات المطلوبة منها.

ويعد الاطار النظري للمراجعة الجبائية الذي قسمناه إلى جزء خاص بماهية المراجعة الجبائية وأخر بعنوان الامن الجبائي وفي الأخير العلاقة بين المراجعة الجبائية و الامن الجبائي، وهذا للوصول إلى المراجعة الجبائية ودورها في تحقيق الأمن الجبائي الذي لم يكن ممكنا إلا من خلال إبراز، مدى مساهمة المراجعة الجبائية في تخفيض التكاليف الجبائية وتجنب المخاطر الناتجة عنها الذي جعل مهمة التعمق في هذا موضوعنا سلسة، وما يمكن استنتاجه أن المراجعة الجبائية بصفة عامة لها أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسة، بحيث يسعى المراجع الجبائي إلى استفادة المؤسسة من كافة الامتيازات الجبائية الممنوحة لها، ويسعى جاهداً إلى إدخال الجباية في إتخاذ القرارات.

وبعد إجرائنا لهذه الدراسة نستطيع الإجابة على الفرضيات التي اعتمدنا عليها مسبقا الحل إشكالية الدراسة وهي كما يلي:

- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الجبائية و تقييم المخاطر الجبائية في المؤسسة عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين بين المراجعة الجبائية و مساهمة برنامج المراجعة الجبائية في الحد من المخاطر الجبائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الجبائية و فعالية المراجعة الجبائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين بين المراجعة الجبائية و الامن الجبائي عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$

وتتمثل أهم النتائج النظرية لدراستنا في :

- تساعد المراجعة الجبائية في تشخيص الوضعية الجبائية للمؤسسة مما يساعدها في اكتشاف الأخطاء والوقوف عليها.

- تساهم المراجعة الجبائية في فحص المستندات والوثائق المحاسبية والجبائية للمؤسسة ما يؤدي إلى تجنيبها مخاطر جبائية محتملة أو فعلية.
- تهدف المراجعة الجبائية هو تحقيق الأمن والفعالية الجبائية للمؤسسة.
- يعتبر المخطر الجبائي بمثابة تهديد للمؤسسة الاقتصادية ولتجنبه يجب عليها القيام بمراجعة جبائية سليمة من أجل تفادي هذا التهديد.

توصيات الدراسة :

- زيادة عدد المراجعين من ذوي الخبرة والكفاءة مع تسخير كافة الوسائل المادية ووضعها تحت تصرفهم؛
- ضرورة إنشاء مصلحة مستقلة في المؤسسة تهم بعملية المراجعة داخل المؤسسة؛
- القيام بعملية المراجعة الجبائية من قبل شخص داخلي كفء في المؤسسة ويمتلك الخبرة الكافية من أجل نجاح العملية التسييرية بشكل جيد وتجنب تكاليف إضافية.

قائمة المراجع

المراجع العربية :

الكتب :

1- أمين السيد احمد لطفي دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

2- جورج ريجدا ، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، دار المريخ ، الإسكندرية، 2006، ص.5.

3- خالد امين عبد الله علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر، الطبعة السادسة، عمان، الأردن، 2012.

4- عيد احمد ابو بكر، وليد اسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري للنشر، 2022.

5- فضيل كوسة، ثباتها في ضوء اجتهادات مجلس الدولة الدعوى الضريبية وا ، دار هومة، الجزائر، 2010 .

6- مصطفي عوادي ،يونس زين ،الرقابة الجبائية ، مطبعة سخري للنشر و التوزيع ، ط 2، الجزائر ، 2011 .

7- منذر الظامن، أساسيات البحث العلمي ، دار الميسرة، عمان، ط1، 2007، ص 91

المقالات :

8- ثلجة نوال جغلوف التدقيق الضريبي، بحث عن الكفاءة الضريبية أم التهرب الضريبي، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع والأفاق في ضوء المستجدات العالمية، جامعة سكيكدة الجزائر، 2010.

9- سارة ميسي، صالح حميداتو، الخطر الجبائي وعلاقته بالدور الاقتصادي للمؤسسة، جملة التنمية الاقتصادية، المجلد 04(العدد 02).

10- شعباني لطفي، مطبوعة بيداغوجية تحت عنوان: محاضرات في المراجعة الجبائية، موجهة لطلبة السنة الثالثة، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس،2017.

11- صالح مفتاح، فريدة معارفي دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر، الواقع والافاق جامعة سكيكدة الجزائر، 2010.

12- عبد الرحمان العايب، نشاط التدقيق الداخلي بين الواقع الجزائري والممارسات الدولية، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر بين الواقع والأفاق في ضوء المستجدات العالميات المعاصرة، جامعة سكيكدة الجزائر ، 2010.

13- مصطفى إيدير عمر الفاروق زرقون، تقييم فعالية المراجعة الجبائية والرقابة الجبائية في البيئة الجزائرية مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 03، العدد 02، ورقلة، الجزائر 2019.

القرارات :

14- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 فيفيري 2009، نفس المرجع سبق ذكره ، العدد 20/2009، المواد 89-101.

15- القرار الوزاري المؤرخ في 21 فيفري2009 ، مرجع سبق ذكره ، المواد 11-13.

16- رسالة المديرية العامة للضرائب ،مركز الضرائب تنظيم مكيف لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، نشرة شهرية للمديرية العامة للضرائب ، العدد 2011/54،ص02.

المذكرات :

17- مريم قميح، نعمة كميتي، دور المراجعة الجبائية في تدنية المخاطر الجبائية – دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية ومكاتب المحاسبة والجباية – بولاية جيجل، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة،جامعة جيجل، 2014.

18- افيرور لقبيشي ، دور المراجع الجبائي في ترشيد القرارات الجنائية للمؤسسة – دراسة حالة-، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، الجزائر 2011.

19- بن عمارة كهينة، المراجعة الخارجية وسيلة لتقييم نظام الرقابة الداخلية دراسة مؤسسة النقل و الشحن لتجهيزات الصناعية والكهربائية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر2 ، 2013.

20- بن وعلي جوهرة، بن فرج وفاء، واقع تسيير الخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية –دراسة مجموعة من المؤسسات ببرج بوعريريج-، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التجارية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي –برج بوعريريج-،2021.

21- حفاي عبد القادر، تسيير المخطر الجبائي في المؤسسة حالة شركات الأموال في إطار التشريع الجبائي الجزائري"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص إدارة أعمال، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، الجزائر، 2003.

22- حموش سمية، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة وجباية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.

23- خالد بقوزي، عثمان شكيمة، لمراجعة الجبائية كآلية لتحسين التسيير الجبائي (دراسة حالة شركة الأهرام ـ ذ.ش.و ـ الـوادي)،ذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2016.

24- خلاصي رضا المراجعة الجبائية تقديمها ومنهجيتها، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة الجزائر، 2000.

25- سالمة بن عودة، عيدة عنيشل، دور التحقيق المصوب في دعم المراجعة الجبائية دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية غرداية، مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، 2020.

26- سالمة بن عودة،عيدة عنيشل، دور التحقيق المصوب في دعم المراجعة الجبائية دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية غرداية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة غرداية، 2020.

27- سمية قحموش، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مذكرة لنيل شيادة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.

28- شريفي سمية ،فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية ،مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة تخصص تدقيق محاسبي سنة 2012-2013 .

29- صالح حميداتو، دور المراجعة الجبائية في تدنئة المخاطر الجبائية دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية الوادي، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر.

30- عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2012.

31- فتحة أميرة، دور المراجعة الجبائية في تحقيق الأمن الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة مطاحن الأوراس – باتنة-،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، خيضر محمد جامعة -بسكرة –،2018.

32- مرزوق رشيد، دور المراجعة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم الجزائر، 2015.

33- ناصري اسيا ،مساهمة الرقابة في تشخيص الخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، (الجزائر)،2017.

34- وادة علي، أثر التسيير الجبائي في تدنية المخاطر الجبائية دراسة حالة مؤسسة النقل النقل الحضري والشبه الحضري ورقلةETU0 ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016/ 2015.

35- ولهي بوعلام، أثر مردودية المراجعة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2004.

36- ياسر حلواجي، دور المراجعة الجبائية في تحقيق الأمن الجبائي – دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير، جامعة الوادي، 2014.

المراجع الأجنبية :

37- Benadda Fethy : l'audit fiscal, Aspect théorique et pratique, Mémoire de fin d'étude de troisième cycle spécialisé en finances public, option Fiscalité, Institut d'économie Douanière et Fiscale, 21 éme promotion, ALGER.

38- Frédéric Douct: Contribution à l'étude de la sécurité juridique en droit fiscal interne français, édition LGDJ, paris 1997.

39- Olivier Fouquet : la sécurité fiscale-le mythe de Sisyphe-, colloque FONDAFIP sur la sécurité fiscale, Bercy, 2015, P 03

40- Rédha Khelassi, Précis d'Audit fiscal de l'entreprise, Edition BERTI, 2013.

41- Tthe Importance of Security", www.wordfly.com, Retrieved 6-8-2018. Edited.

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار الثليجي –الأغواط–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

تخصص : محاسبة و جباية معمقة

استبانة البحث

يسرنا أن نطلب من سيادتكم أن تتفضلوا بالمساهمة في هذه الدراسة والتي ستكون في إطار إعداد مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة و جباية معمقة تحت عنوان " **دور المراجعة الجبائية في تحقيق الامن الجبائي –دراسة حالة مركز الجواري للضرائب بالأغواط–** "وذلك بالإجابة على الأسئلة الواردة في هذا الاستبيان .

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير والشكر.

من اعداد:

- مسعودي لطرش

تحت اشراف الدكتور :

نبق قويدر

✓ **المحور الأول: بيانات شخصية و وظيفية**

❖ **أولا: المعلومات الشخصية**

- **الجنس** : ذكر ☐ انثى ☐
- **المستوى التعليمي** : جامعي ☐ دراسات عليا ☐ دراسات اخرى ☐
- **التخصص:** محاسبة ☐ مالية ☐ جباية ☐ أخرى ☐
- **سنوات الخدمة** : أقل من 5 سنوات ☐ من 5 الى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

✓ **المحور الثاني : تطبيق المراجعة الجبائية في المؤسسة**

س	العبارة	لا أوافق تماما	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق تماما
1	هناك اطلاع على كل التشريعات الجبائية.					
2	وجد مصلحة مكلفة بمتابعة الضرائب بشكل مباشر					
3	يوجد في المؤسسة موظفين مكلفين بشكل مباشر بمراجعة الجبائية					
4	يوجد برنامج يخصص للقيام بعملية المراجعة الجبائية					
5	تتوفر المؤسسة على كل الإمكانيات البشرية والمادية من اجل متابعة الضرائب ومراجعتها					
6	ينظر إلى وظيفة المراجعة الجبائية كأحد الوظائف الأساسية في المؤسسة.					

✓ **المحور الثالث: الامن الجبائي**

س	العبارة	لا أوافق تماما	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق تماما
البعد الأول : تقييم المخاطر الجبائية في المؤسسة						
7	تعد الضرائب والرسوم كإلتزامات على عاتق المؤسسة تجاه الدولة .					
8	البيئة التي تعمل فيها مؤسستكم تشكل مصادر للمخاطر الجبائية					
9	يرتبط دور المراجعة بمدى اكتشاف المراجع للأخطاء والانحرافات الجوهرية					
10	تحديد برنامج المراجعة بناءا على مستوى المخاطر المصاحبة للأنشطة					
11	إن الاختلال بالالتزامات التصريحية للمؤسسة يعرضها إلى العقوبات والغرامات الجبائية وبالتالي يؤديها إلى وقوع في المخطر الجبائي.					
12	قامت المؤسسة بدفع غرامات على التأخير في التصريحات					

البعد الثاني : يساهم برنامج المراجعة الجبائية في الحد من المخاطر الجبائية						
13	يتولى قسم المراجعة الجبائية في إعداد خطة للمراجعة سنويا مع الأخذ بعين الاعتبار المخطر الجبائية.					
14	يتم تحديد مسؤوليات وواجبات قسم المراجعة الداخلية تجاه المخاطر الجبائية بشكل واضح ودقيق					
15	تحاول المؤسسة تقليل الآثار السلبية التي يمكن أن تنتج عن ضرائب معينة					
16	تقوم المراجعة الجبائية في حماية المؤسسة من المخاطر الجبائية المتنوعة					
17	تقوم المراجعة الجبائية بتحديد مستوى المخاطر المقبولة من طرف المؤسسة					
18	الاطلاع المستمر للقوانين والتشريعات الضريبية يؤدي إلى تدنئة المخاطر الجبائية					
البعد الثالث : فعالية المراجعة الجبائية						
19	تحقق الفعالية في المؤسسة تقوم من خلال دراسة الخيارات الجبائية الممنوحة لها					
20	تقوم المراجعة الجبائية بتقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر الجبائية					
21	يمكن قياس فعالية عمل المراجعة الجبائية بمدى اكتشاف الأخطاء والإغفالات الجوهرية في مراجعة التصريحات الجبائية					
22	التخطيط السليم لطبيعة ونطاق وزمن المراجعة الجبائية يساهم بشكل فعال في كشف الأخطاء والإغفالات في مراجعة التصريحات الجبائية					
23	فعالية المراجعة الجبائية يمكن قياسها من خلال تحكم في المخاطر الجبائية للمؤسسة					
24	عدم فعالية المراجعة الجبائية في حد من المخطر الجبائي قد تؤدي إلى تشويه صورة المؤسسة أمام الإدارة الجبائية.					

Frequency Table

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	15	32,6	32,6	32,6
	انثى	31	67,4	67,4	100,0
	Total	46	100,0	100,0	

تخصص

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسبة	1	2,2	15,2	15,2
	مالية	35	76,1	76,1	91,3
	جبائية	7	15,5	2,2	93,5
	اخرى	3	6,5	6,5	100,0
	Total	46	100,0	100,0	

سنوات_خدمة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	11	23,9	23,9	23,9
	من 5 الى 10 سنوات	24	52,2	52,2	76,1
	أكثر من 10 سنوات	11	23,9	23,9	100,0
	Total	46	100,0	100,0	

المستوى

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	جامعي	1	2,2	2,2	2,2
	دراسات عليا	39	84,8	84,8	87,0
	دراسات اخرى	6	13,0	13,0	100,0
	Total	46	100,0	100,0	

Correlations

Correlations

		X	y1
X	Pearson Correlation	1	,495**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	46	46
y1	Pearson Correlation	,495**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	46	46

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

Correlations

		X	y3
X	Pearson Correlation	1	,360*
	Sig. (2-tailed)		,014
	N	46	46
y3	Pearson Correlation	,360*	1
	Sig. (2-tailed)	,014	
	N	46	46

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

Correlations

		X	y2
X	Pearson Correlation	1	,300*
	Sig. (2-tailed)		,043
	N	46	46
y2	Pearson Correlation	,300*	1
	Sig. (2-tailed)	,043	
	N	46	46

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

		X	Y
X	Pearson Correlation	1	,478**
	Sig. (2-tailed)		,001
	N	46	46
Y	Pearson Correlation	,478**	1
	Sig. (2-tailed)	,001	
	N	46	46

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).